موسوعة جرش المعرفية

بلدية جرش الكبرى

٢٠١٧

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

سمو ولي العهد الحسين بن عبدالله الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد...

منذ أن أُعلنت جرش مدينة للثقافة الأردنية لعام ٢٠١٥ كان لدينا الطموح أن تكون مُخرجات هذا المشروع الريادي للمدينة ذات أثرٍ مستدام على مر الأجيال.

ولما كانت جرش غنية بمنظومة القيم والعادات المجتمعية وما اشتملت عليه من إبداعات في صنوف الأدب والفن والتاريخ كافة، كان لا بد من جمع هذا الأثر ووضعه بين دفتي كتاب ليكون مرجعاً وتاريخاً مرجعيا للأجيال القادمة.

ولذلك شكلت بلدية جرش الكبرى بالتنسيق مع وزارة الثقافة لجانًا علمية وميدانية لجمع خيوط هذه الفسيفساء الجرشية النادرة وتضمينها في موسوعة جرش المعرفية.

وإننا إذ نتطلع إلى هذا المُنجز الجرشي كواحد من مُخرجات جرش مدينة للثقافة الأردنية عام ٢٠١٥ فإن أملنا يزداد ويكبر ليكون بداية لأعمال ثقافية ريادية كبيرة، كانت بداياتها منذ انطلاق مدينة الثقافة في هذه المدينة التاريخية الخالدة.

وهنا لا بد من أن نُقدم من الشكر أجزله ومن العرفان أعظمه لكل اللجان الفنية

والإدارية والأساتذة والجرشيين الذين بذلوا جهوداً مضنية وكبيرة من أجل أن يصبح هذا المُنجز واقعاً بين يدي الباحثين عن المعلومة الدقيقة والموثقة.

سائلين الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والسداد لهذا الوطن العظيم بإنسانه وقيادته الهاشمية.

د. علي سليمان قوقزة
رئيس بلدية جرش الكبرى
المدير العام للموسوعة

اربد
عجلون
جرش
البلقاء
المفرق
الزرقاء
عمان
البحر الميت
الكرك
الطفيلة
معان
العقبة
خليج العقبة

أهلا وسهلا بكم في محافظة جرش

موسوعة جرش المعرفية

المدير العام

الدكتور علي سليمان قوقزة

المدير التنفيذي

الدكتور يوسف رشيد زريقات

المدير الإداري

المهندس أكرم بني مصطفى

المدير المالي

عدنان محمد أبو ملحم

لجنة الإعداد والتحضير للموسوعة

- أ. د. عبدالرحمن أبو ملحم
- أ. د. عيد الطرزي
- د. إسماعيل القيام
- د. هذال مفلح زريقات
- د. نعمان عضيبات
- د. محمد عبدالكريم الحوامده
- م. علي عارف شوقة
- م. عمر الفقيه
- هشام البناء
- علي عبدالكريم الحوامدة
- أكرم وجيه محمد
- الأستاذ علي قوقزة
- عبدالحكيم قوقزة
- لطفي حداد

لجنة التصوير

- عبدالعزيز الحمصي
- هشام البناء
- رائد الصمادي
- حمزة بديوي

اللجنة الإعلامية

- حسني عتوم
- صابرين طعيمات
- نصر عتوم
- عمر الحمصي
- عيسى مقابلة
- رفاد عياصرة
- أحمد عتوم
- نضال البرماوي
- عبد الناصر الزعبي
- محمد شهاب عضيبات
- أحمد القادري
- بسام الياسين

اللجنة الإدارية

- م. وفاء الحوامدة
- م. مظهر تحسين
- إيمان بني مصطفى
- منى موسى العتوم
- سناء عادل شحادة
- أحمد صالح الشروقي
- عدنان السعد مقابلة
- رائد القادري
- محمد البناء
- رائد الناظر
- علي طايل قوقزة
- ليث عتوم
- أمل زريقات
- أماني علي الزبون
- ريما عرفات

التدقيق اللغوي والإملائي

الدكتور عمر الكفاوين

الدكتورة هالة العبوشي

الدكتورة نداء مشعل

الدكتور عطاالله رجا الحجايا

الأستاذ علي عبدالكريم الحوامده

تصميم الجرافيك

المهندس عبدالله علي عضيبات

الباب الثاني

الحياة السياسية

تأليف

أ.د. أحمد خليف العفيف د. قاسم النواصرة

الأردن الحديث من الثورة إلى المملكة
الثورة العربية الكبرى: الحقيقة والأهداف

يربط الأردن بالثورة العربية الكبرى روابط وثيقة جداً، تتمثل في أن الدولة الأردنية قامت منذ اللحظة الأولى على مبادئ هذه الثورة الداعية إلى الوحدة والحرية والاستقلال، كما أن مؤسس الدولة هو ابن زعيم الثورة وأحد قادتها البارزين، إضافة إلى أن قيادة الأردن الشرعية القائمة والباقية بإذن الله إلى يوم الدين، تعد استمراراً لقيادة الثورة ووراثة لرايتها ومبادئها العربية الإسلامية التي تجسد قيم الأمة ومُثلها العليا، وطموحاتها في النهضة والحياة الفضلى.

وعلى الرغم من مرور قرن من الزمان على انطلاق الثورة برسالتها العربية الإسلامية السامية، لا تزال هناك حالة من القصور في فهم حقيقة الثورة العربية والتي من شأنها أن تشكل أمراً واقعاً عند العديد من الكُتَّاب والمفكرين وأحياناً تبرز هذه الصورة في المناهج الدراسية، الأمر الذي انعكس سلباً على منظور أبناءً الأمة للثورة ظانين أنها نتيجة للفهم الخاطئ – والذي رسخه العديد من أصحاب الأهواء والادعاءات والأقلام المأجورة، الذين يسعون على الدوام إلى تشويه حقيقة نضال القيادة الهاشمية المجيدة وتضحياتها – ثورة ذات طابع قومي صرف سعت إلى إسقاط الدولة العثمانية الإسلامية وساعدت على تهيئة الأوضاع لسيطرة القوى الاستعمارية.

وهذه الطروحات في الواقع لا تتفق بأي حالٍ من الأحوال مع حقيقة فكر الثورة العربية الكبرى العربي الإسلامي الأصيل.

فكما هو معروف لدى جميع المؤرخين في التاريخ الحديث أنّ أُمراء مكة الهاشميين أمراء البلد الحرام هم أول من اعترف طوعاً بسيادة الدولة العثمانية على الولايات العربية منذ بداية الحكم العثماني عام (١٥١٧)، وإعلان الولاء للسلطان العثماني على اعتبار أنه أصبح خلال هذه المرحلة وارث منصب الخلافة (وإن لم يلقب بهذا اللقب) والمدافع عن الإسلام ضد الأطماع الاستعمارية وخادماً للحرمين الشريفين، وهذا ما يتضح من خلال قيام شريف مكة أبو نمي في ذلك الوقت بتسليم مفاتيح الكعبة للسلطان سليم الأول مقراً بذلك سيادته على البلد الحرام، إيماناً منه بمقدرة هذا السلطان على جمع كلمة المسلمين وحفظ وحدة العالم الإسلامي الذي أصابه الضعف والتراجع مع نهاية الحكم المملوكي، الأمر الذي جعله مطمعاً للقوى الاستعمارية[١].

كما تؤكد المصادر أنه طوال التاريخ العثماني سعى أشراف مكة من بني هاشم بكل جدية إلى تفعيل هيبة الدولة وسيادتها في جميع المناطق التابعة لحكمهم في الجزيرة العربية من منطلق إيمانهم بضرورة الحفاظ على وحدة الرابطة الإسلامية، هذا الإيمان الذي تشكل بفعل فهمهم الحقيقي لتعاليم الشريعة الإسلامية ورسالة جدهم الأعظم المصطفى عليه السلام. وبالمقابل تعامل سلاطين آل عثمان دون استثناء بكل إجلال وتقدير مع الأشراف ومنحوهم أهمية خاصة نظراً لمكانتهم الدينية المتميزة في أنحاء العالم الإسلامي كافة[٢].

أ. الجذور الفكرية للثورة العربية الكبرى:

لقد أكدت جميع الدلائل بأن الثورة العربية لم تكن ثورة قوميّة بقدر ما كانت عربيّة إسلاميّة، هدفها إعادة بعث مجد دولة الإسلام وإحيائه، كما كان في عهد النبوّة والسلف

---

(١) أحمد الزيني دحلان، أمراء البلد الحرام، الدار المتحدة للنشر، (دون تاريخ)، ص ٣٥٧.

(٢) سليمان الموسى، الشريف حسين، المجلة الثقافية، عدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٧، ص ١١٦-١١٧.

الصالح. كما أن الثورة لم تكن في الوقت نفسه موجهة ضد الدولة العثمانية دولة الإسلام الكبرى في ذلك الوقت، إنما كانت موجهة ضد استبداد حزب الاتحاد والترقي الحاكم الذي يعدّ أول من عبث بسلامة الدولة وإخراجها من نطاقها الإسلامي الذي سار عليه معظم السلاطين العثمانيين العظماء منذ عهد السلطان سليم الأول عام (١٥١٧م) إلى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٩٠٩م)، الأمر الذي جعل منها دولة الإسلام الكبرى وارثة دولة الخلافة[١].

لقد جاءت الثورة العربية الكبرى تتويجاً لحركة طويلة من الوعي واليقظة التي أخذت تتبلور ملامحها في المشرق العربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي تجسدت في طروحات وآراء عدد من المفكرين الداعين إلى الإصلاح والنهوض بالدولة التي أصابها الضعف بسبب فساد الإدارة العثمانية واستمر العرب في دعوتهم الإصلاحية والتمسك بوحدة الدولة التي عدّوها دولتهم كما هي دولة الأتراك إلى عام (١٩١٥)[٢] حيث اتجهت الحركة العربية نحو إعلان الثورة والاستقلال نتيجة لفشل جميع جهودها الإصلاحية وتمادي الاتحاديين بسياساتهم الاستبدادية خاصة. بعد أن نجحوا بالاستيلاء على السلطة والاستبداد بالأمر من دون السلطان وقيامهم بتوريط الدولة بالدخول إلى جانب الطرف الأضعف في الحرب العالمية الأولى، عندها رأى زعماء الحركة العربية ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة الأوضاع القائمة، للحفاظ على وحدة الأراضي العربية وسلامتها، التي كان من المحتم أن تقع تحت سيطرة الحلفاء عند انتهاء الحرب نظراً لتفوقهم العسكري[٣]. لذا قررت الزعامات العربية الاستقلال من تبعية الحكومة التركية

---

(١) سليمان الموسى، الشريف حسين بن علي باعث النهضة العربية الحديثة، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٨٩، ص ٨.

(٢) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مجلد ٢، القاهرة، ١٩٣٩، ص ١٢٢.

(٣) سليمان الموسى، الحركة العربية ١٩١٨-١٩٢٤، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٢٢.

الاتحادية وإعلان قيام دولة خلافة عربية إسلامية تتبع زعامة الأمة الشرعية ممثلة بالقيادة الهاشمية في مكة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في ميثاق دمشق عام (١٩١٥م)، ولما كان هذا الأمر يحتاج لمساعدة دولية نظراً لضعف العرب العسكري، كان من الطبيعي أن ينضموا إلى طرف الحلفاء وفق شروط لا تمس سيادة بلاد العرب واستقلالها، كما أكدت ذلك مراسلات حسين مكماهون[١].

ب. سبب اختيار العرب للشريف حسين زعيماً للثورة:

يرجع السبب في اختيار الشريف حسين زعيماً للثورة إلى مجموعة من العوامل ترتبط بأهداف الثورة العليا التي حددتها الزعامات العربية بموجب ميثاق دمشق عام (١٩١٥)، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المزايا التي يتمتع بها الشريف حسين بصورة منفردة عن غيره من الزعامات وقد تمثلت هذه المزايا بما يلي:

١. الشرعية الدينية والتاريخية والسياسية للقيادة الهاشمية في الحكم، تبعاً لنسبها إلى الدوحة النبوية الشريفة التي تحظى بالاحترام والتقدير عند العرب والمسلمين، وهذا يعدّ مطلباً أساسياً لتحقيق هدف الثورة المتمثّل بإقامة دولة الخلافة، وفقاً لما أكده جميع الفقهاء المسلمين استناداً إلى النصوص الفقهية وواقع الممارسة العملية على مر التاريخ الإسلامي والذي لم يخرج من النسب القرشيّ، والشريف حسين هو قرشيّ هاشميّ من آل البيت ينحدر من نسل الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢].

---

(١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨-١-٢٠، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥، ص ٢٣.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ط١، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٤٩.

٢. منصبه كشريف لمكة: الذي أعطاه الحق الشرعي بإسقاط السّمة الإسلامية عن الحكومة الاتحادية وإعطاء الشرعية الدينية لانطلاقة الثورة، لكونه صاحب الولاية الدينية داخل الدولة وفق التقاليد العثمانية.

٣. إيمان الشريف حسين الكبير بحقوق العرب ومساعيه الجريئة مع الدولة العثمانية لصيانة هذه الحقوق، مما جعله في كثير من الأحيان في عداء مع أركان السلطة من الوزراء والولاة.

٤. خبرته السياسية الواسعة وميزاته القيادية والسياسية والعسكرية التي اكتسبها من خلال تتلمذه على أيدي العديد من كبار علماء الحرم المكي وتقلده العديد من المناصب الدينية والعسكرية والسياسية داخل الدولة، بشكل أدى إلى صقل شخصيته القيادية ليظهر أفضل قيادة عربية إسلامية متميزة تتزعم المشروع العربي النهضوي الإسلامي خلال هذه المرحلة[1].

ج. موقف الشريف حسين من الدولة العثمانية ومطالب العرب قبل إعلان الثورة:

لقد كان للدور الرئيس المتميز الذي لعبه الشريف حسين وأنجاله في حركة النهضة العربية، أن وُضعوا على رأس قائمة الرجال الذين أسهموا في صياغة التاريخ العربي الحديث وبلورة آمال الأمة وتجسيدها على أرض الواقع وإثبات وجود الإنسان العربي بعد تهميشه من السلطة العثمانية لأكثر من أربعة قرون متوالية.

ومنذ أن تسلم الشريف حسين منصب شرافة مكة عام (١٩٠٨م) سعى بكل جدية وإخلاص إلى مؤازرة سياسة السلطان عبد الحميد الثاني التي كانت تقوم على أساس حفظ

---

(١) سليمان الموسى، الحركة العربية، ص ٣١.

الرابطة الإسلامية داخل الدولة كأساس لقوة الدولة واستمرارها رافضاً في الوقت نفسه سياسة الاتحاديين الطورانية المعادية للسلطان والداعية إلى تغليب العنصرية التركية على مناحي الدولة كافة، هذه السياسة التي أدت بالنتيجة إلى إبراز النعرات القومية الانفصالية لدى القوميات الأخرى داخل السلطنة العثمانية، مما أساء للدولة بشكل عام وللسلطان بشكل خاص[1].

وهذه الرؤية المتوازنة التي تبناها الشريف حسين اتضحت منذ بداية تسلمه منصب شرافة مكة من خلال رده على وفد حزب الاتحاد والترقي الذي قدم للسلام عليه عند وصوله الحجاز بهدف استمالته إلى جانبهم ضد السلطان وسياساته حيث قال مخاطباً رئيس الوفد: "لقد حظيت بمقام أسلافي وآبائي على الشريطة التي بايع بها الشريف أبو نمي السلطان سليم الأول، وأن هذه بلاد الله لا تقوم فيها غير شريعة الله المشتملة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي حريصة على الاحتفاظ بحقها"[2].

وهذا ما يؤكد بشكل قاطع مدى تمسك الشريف حسين بالحفاظ على وحدة الرابطة الإسلامية داخل الدولة والولاء للسلطان عبد الحميد بصفته ولي أمر المسلمين الشرعي ورفض سياسة الاتحاديين التي من شأنها تدمير الدولة كما أثبت واقع الأحداث فيما بعد.

ومن الأدلة العملية التي تؤكد حرص الشريف على الولاء للدولة رغم العداء الذي كان يكنه له الاتحاديون، التزامه بتنفيذ السياسات التي من شأنها الحفاظ على هيبة الدولة العثمانية وسيادتها، ومحاربة كافة القوى التي سعت إلى التمرد على سلطتها مستغلة حالة

---

(١) طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥، ط١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص ١٧.

(٢) الملك عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ٧، ١٩٨٥، ص٦٥.

الضعف التي تمر بها الدولة مثال ذلك، آل سعود في نجد عام (١٩١٠م)، والإمام الإدريسي في عسير عام (١٩١١م)، والإمام يحيى حميد الدين في اليمن عام (١٩١٢م)[١].

لذا، لا بد من التمييز هنا ما بين موقف الشريف حسين من الدولة والسلطان الذي امتاز بالتأييد ومن موقفه تجاه سياسة الاتحاديين الذي امتاز بالعداء.

وقد كان للمزايا الدينية والسياسية والقيادية التي يتمتع بها الشريف حسين وفكره السياسي المتوازن، دور كبير في الأوساط العربية، حيث برز كأكبر قيادة لها المقدرة على فهم وإدراك واقع الأحداث القائمة ومتطلبات المرحلة القادمة، وتحقيق آمال الأمة وطموحاتها في إطار دولة إسلامية كبرى.

من هنا توجهت له أنظار العرب إليه كزعامة دينيّة وقيادة سياسيّة، وعلى الرغم من تزايد عداء الاتحاديين للشريف حسين نتيجة للمكانة التي أصبح يتمتع بها في الأوساط العربية وسعيهم إلى التخلص منه، إلا أنه استمر على نهجه سالف الذكر رافضاً فكرة الثورة والخروج من تبعية الدولة العثمانية حتى منتصف عام (١٩١٦م)، حيث اتضحت له الأسباب الشرعية الموجبة للثورة خاصة بعد انقلاب الأوضاع في الدولة العثمانية من دولة إسلامية يقف على رأسها السلطان العثماني صاحب الشرعية، إلى دولة عنصرية تحكمها جماعة يهودية علمانية مشبوهة سعت في كل المناسبات إلى تشويه الإسلام والإساءة للمسلمين[٢].

لذا يمكن القول بكل تأكيد إن الثورة العربية لم تسعَ إلى إسقاط الدولة العثمانية الإسلامية، بل هي ثورة عربية إسلامية سعت بالدرجة الأولى إلى إعادة بعث دولة الخلافة الإسلامية وإحيائها بشرعيتها الدينية والتاريخية وفق ما يقره الفقه الإسلامي وواقع

---

(١) أحمد عفيف، الشريف حسين والدولة العثمانية قبل إعلان الثورة، مجلة الأقصى، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٩.

(٢) عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني، ١٨٧٦-١٩١٨، دار الوراق، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٩.

الممارسة الإسلامية العملية، كما تأكد ذلك في عهد الدولة الراشدية والأموية والعباسية، وقد أكّد ذلك الشريف حسين بقوله: "نحن نقاتل من أجل مهمتين شريفتين هما حفظ الدين وحرية الأمة"[1].

وهذا ما تأكد أيضاً من خلال منشور الشريف حسين الذي أعلنه يوم (٢٥/ شعبان/ ١٣٣٤هـ–٢٦/ حزيران/ ١٩١٦م)، يوضح فيه أسباب إعلان الثورة ومرتكزاتها حيث قال: "حسبنا برهان على ما تكنه صدورهم (أي الاتحاديين) نحو الدين والعرب رميهم البيت العتيق الذي أضافته العزة الأحديّة لذاتها السبحانيّة في قوله تعالى: (وطهر بيتي للطائفين)... بقنبلتين من قنابل مدافعهم... وما زالوا كل يوم، حتى تعذر على العباد القرب من البيت. وفي هذا من الاستخفاف والازدراء للبيت وعظمته وحرمته...".

قوات عربية تركب البواخر من ميناء الوجه، المرفأ الصغير الواقع على البحر الأحمر، خلال «الثورة العربية» ضد الحكم العثماني، ١٣٣٦ هـ / ١٩١٧ م

المملكة العربية السعودية في عيون وآراء المصورين

(١) أحمد عفيف، الملك عبد الله بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى، ط١، دار جرير، ٢٠٠٦، ص ٥٠.

وقد بيّن الشريف في المنشور أن الهدف من الثورة هو: "نصرة دين الإسلام، والسعي لإعلاء شأن المسلمين... على أساس أحكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه... في سائر الأحكام"[1].

ومما يؤكد أيضاً أن هدف الثورة تمثل بإعادة الشرعية لدولة الخلافة ما حدث بعد أن قام الاتحاديون بخلع السلطان محمد وحيد الدين عام ١٩٢٣، وإعلان المجلس الوطني التركي قراراً بإلغاء الخلافة وتحويل الدولة العثمانية من دولة إسلامية إلى دولة تركية علمانية، عندها قامت وفود مثلت معظم بلاد العرب في ٤/ آذار/ ١٩٢٤ بمبايعة الشريف حسين بمنصب الخلافة، لتعود بذلك إلى إطارها الشرعي وفق أحكام الشرع الإسلامي الشريف. وبهذه المناسبة أصدر الشريف حسين الذي أصبح يحمل لقب خليفة المسلمين وأمير المؤمنين بياناً جاء فيه: "إن إقدام حكومة أنقرة على إلغاء منصب الخلافة الإسلامية هو الذي جعل أهل الرأي... من علماء الدين... في الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى وما جاورهما من البلدان والأمصار يفاجئوننا ويلزموننا ببيعتهم حرصاً على إقامة شعائر الدين وصيانة الشرع المبين"[2].

د. نتائج الثورة:

على الرغم من وجود إرادة ورغبة حقيقية عند الزعامات العربية وعلى رأسها القيادة الهاشمية بتحقيق طموح الثورة المتمثل بدولة الخلافة، إلا أن الفكرة لم تتحقق، ويرجع السبب في ذلك إلى المؤامرة الاستعمارية، حيث أدركت القوى الأوروبية الكبرى منذ وقت مبكر لانطلاق الثورة أن نجاح العرب في تحقيق مشروعهم النهضوي العربي الإسلامي سيؤدي حتماً إلى تجميع عناصر قوة الأمة وعزتها متمثلة بالعروبة وعقيدة الإسلام وزعامة

---

(١) جريدة القبلية، ٢٩/ ذو القعدة ١٣٣٤.

(٢) جريدة القبلية، ٥/ شعبان ١٣٤٢.

بني هاشم آل البيت الكرام. هذه العناصر الثلاثة التي أثبت الواقع التاريخي أنها الأساس السليم لقوة الأمة ونهضتها، كما تأكد ذلك في عهد النبوة والعهد الراشدي والعهدين الأموي والعباسي. كما أدركت القوى الاستعمارية أن نجاح الثورة في إيجاد دولة الخلافة العربية الإسلامية في المشرق العربي كخطوة أولى ستكون نتيجته الحتمية انضمام بقية المناطق العربية والإسلامية في آسيا وإفريقيا لها كخطوة ثانية، وهذا من شأنه إنشاء مركز قوة إسلامي كبير في المنطقة يقضي على المصالح الاستعمارية كافة ويشكل خطرًا على أوروبا في عقر دارها[1].

لذلك تآمروا بالخفاء على هذا المشروع العربي الإسلامي النهضوي من خلال تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا والصهيونية وتطبيق مشروع تصفية لقيادة الثورة الشرعية بدءاً بنفي الشريف حسين وإسقاط ملكه في الحجاز بسبب تمسكه بمبادئه وقيمه العربية الإسلامية، ثم توبع تطبيق هذا البرنامج ضد أبنائه وأحفاده ورثة لواء الثورة ومبادئها في كل من بغداد وعمان. الذين قضوا في معظمهم شهداء حقٍ دفاعاً عن عزةِ الأمةِ وكرامتها[2].

هذه هي حقيقة فكر القيادة الهاشمية ورؤيتها التي جسدتها الثورة العربية الكبرى، كثورة سعت إلى إعادة الشرعية إلى دولة الخلافة، بعد أن أخرجها الاتحاديون عن إطارها الإسلامي.

---

(١) أحمد عفيف، التربية الوطنية، ط٢، دار جرير، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

(٢) عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، ط٢، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢١.

الدولة الأردنية: النشأة والمنطلقات الفكرية

جاء تأسيس الدولة الأردنية عام (١٩٢١)، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية المحلية والعربية والدولية، فقد كان من نتائج سقوط سوريا تحت الاحتلال الفرنسي على إثر معركة ميسلون عام ١٩٢٠، أنْ تحرك الأمير عبد الله بن الحسين على رأس حملة عسكرية من الحجاز إلى سوريا، وجاء هذا التحرك بتكليف من والده الشريف حسين تجاوباً مع الرغبة العربية في سوريا التي استغاثت به بوصفه زعيم الأمة ومعقد رجائها.

وبعد أن وصل الأمير عبد الله بقواته إلى عمان في (٢١/ آذار/ ١٩٢١) - رغم كل التهديدات البريطانية التي واجهته منذ وصوله إلى معان في (٥/ كانون الأول/ ١٩٢٠)- تكشف له جملة من الأمور لم تكن واضحة من قبل، دفعته إلى التراجع عن النهج العسكري في تحرير سوريا واللجوء إلى أسلوب العمل الدبلوماسي، تمثل أهمها بالتفوق العسكري للقوات الفرنسية بالمقارنة مع قواته من حيث العدد والعدة، والمدعومة في الوقت نفسه من حليفتها بريطانيا إضافة إلى حالة الفوضى والجهل المستشرية في جميع الأقاليم السورية الأمر الذي جعله يدرك عدم إمكانية نجاحه في مسعاه من خلال العمل العسكري. لذلك قبل بالعرض الذي قدمته الحكومة البريطانية له، بتأسيس دولة في الأردن برئاسته ومشورة المندوب السامي البريطاني، وقد قدمت بريطانيا هذا العرض مرغمة، بسب عدم قدرتها على الدخول في حرب مع الأمير في مناطق صحراوية مفتوحة، نتيجة حالة

الضعف التي كانت تعاني منها بعد خروجها مرهقة من الحرب العالمية الأولى[1]. خاصة بعد أن أدركت شدة عزم الأمير على حرب الفرنسيين، وحجم الشعبية الواسعة التي حظي بها بعد قدومه إلى الأردن.

وفي الوقت نفسه كان قبول الأمير بعرض الحكومة البريطانية ليس أكثر من خطوة أولى، فرضتها الظروف القائمة، أراد من خلالها جعل الأردن نقطة انطلاق بعد أن تتهيأ له الإمكانات التي تمكنه من تحقيق هدفه المنشود بتحرير سوريا الكبرى. وقد عبر عن ذلك بقوله: "كنت أحتاج إلى قطعة من الأرض أرتب عليها أموري، وأدرس عندها إمكاناتي، وأعيد فيها حساباتي ثم أستعيد ضمن وحدة واحدة شاملة... حق الأمة العربية في الاستقلال الناجز... إن الأردن... سيبقى حقاً عربياً يشترك فيه السوري والحجازي واللبناني والفلسطيني بقدر ما يشترك فيه الأردني"[2].

مسار سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة

وانعكس هذا الفكر العربي الوحدوي للأمير منذ البداية على منهجيّته في بناء الدولة الأردنية، التي أرادها أن تكون قاعدة للدولة العربية الموحدة تتحقق من خلالها أهداف

(١) أحمد عفيف، الملك عبد الله بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى، ط١، دار جرير، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(٢) الملك عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

الثورة العربية، وهذا ما يتضح من خلال الأسس التي انطلق منها في بناء الدولة والتي برزت من خلال ثلاثة مسارات رئيسة هي:

١: تحقيق الوحدة الوطنية والارتقاء بالمجتمع الأردني:

لقد كان المجتمع الأردني عند قدوم الأمير عبد الله يعاني العديد من المشاكل تمثل أهمها بالجهل والتخلف والأميّة، والصراعات القبلية وضعف الموارد، والتي تشكلت في مجملها بفعل فساد الإدارة العثمانية السابقة، وحالة الفراغ السياسي التي عمت البلاد بعد انهيار الدولة العثمانية.

ومن منطلق فهم الأمير العميق الناتج عن خبرته السياسية الواسعة رأى أن المطلب الأول للدولة القوية هو المجتمع السليم المتماسك، لذلك سعى بكل جدية - مستغلاً الإمكانات المتاحة كافة- للقضاء على حالة الصراع التي كان يعيشها المجتمع الأردني، وإرساء كل العوامل التي من شأنها تحقيق أمنه واستقراره من خلال تشكيل حكومة عربية قوية قادرة على استخدام صلاحياتها القانونية والدستورية وجيش عربي قادر على تحقيق الأمن الداخلي والدفاع الخارجي ومجلس نواب منتخب يمارس مهمة التشريع[١]. إضافة إلى إقرار كل عوامل الاستقرار والتنمية من مؤسسات تعليميّة وصحيّة وأمنيّة وطرق مواصلات ومشاريع خدميّة، وتشريعات تنظيميّة ملائمة لطبيعة تكوين المجتمع في ذلك الوقت. ومن جانب آخر سعى إلى ترسيخ العلاقة بين القوى الاجتماعية والدولة للقضاء على حالة البداوة التي كانت سمة غالبة على المجتمع الأردني من خلال ربط أبناء القبائل بمصالح الدولة الثابتة المدنية والعسكرية[٢].

---

(١) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، منشورات دار الكويت، لندن، ص ٢٤.

(٢) عبد المجيد الخزاعلة، المجتمع الأردني، ط٣، ١٩٩٣، ص ٤٦.

لذلك لم يمض وقت طويل على تأسيس الدولة حتى بدأ المجتمع الأردني يتحول نتيجة سياسة الملك عبد الله الأول من حالة الصراع والجهل إلى حالة الأمن والاستقرار والتطور، ومن حالة الانتماءات القبلية والجهوية الضيقة إلى حالة التواصل مع الواقع العربي بكل أبعاده ومجرياته، ومن حالة الانهيار والتراجع إلى حالة التنمية والتطور، ليشكل بذلك بيئة سليمة لاحتضان مبادئ الثورة العربية الكبرى والمشروع النهضوي العربي الهاشمي[1].

٢: إعطاء الأردن وجهًا عربيًا شاملاً:

تمثل المسار الثاني الذي جسد سياسة الملك عبد الله الأول في بناء الدولة الأردنية بإعطائها وجهًا عربيًا شاملاً من حيث الأسس والملامح والأهداف، بالشكل الذي يؤهلها

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٠-٥١.

لأن تكون قاعدة للدولة العربية الموحدة، وهذا ما يتضح بكل جلاء من خلال اعتماده طوال مرحلة حكمه الممتدة من سنة (١٩٢١-١٩٥١)، على فريق موسع من رجال الحركة العربية الذين مثلوا الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز والعراق في جميع المناصب المدنية والعسكرية وعلى كافة المستويات، كما أعطى الجيش اسم الجيش العربي وبناه وفقاً لذلك على عقيدة قتالية جعلته يؤمن بأن مهمته الدفاعية لا تنحصر في الأراضي الأردنية فحسب، بل في جميع الأراضي العربية، لذلك جعل أبواب الجيش مفتوحة أمام جميع العرب كجنود وضباط.

كما تجسدت هذه الرؤية العربية الوحدوية للمؤسس في بناء الدولة من خلال منهجه في الجانب التشريعي للدولة، حيث أطلق على الجهة المشرعة اسم مجلس الأمة وجعل الأمة هي مصدر السلطات بدلاً من الشعب كما هو الحال في تشريعات العديد من الدول العربية[١].

والتزاماً منه بهذا النهج العربي الوحدوي، جعل الأردن طوال حكمه مركزاً ونقطة انطلاق للحركات الثوريّة العربيّة ضد القوى الاستعماريّة في سوريا ولبنان وفلسطين، مقدماً كل دعم مادي ومعنوي لها، على الرغم من القيود الانتدابيّة البريطانيّة الصعبة المحيطة به، وإمكانات دولته المحدودة[٢].

٣: تحقيق استقلال الأردن وسيادته:

كان من أهم متطلبات بناء الدولة الأردنية بما يحقق أهداف الملك عبد الله الأول سالفة الذكر، هو الاستقلال وإنهاء السيطرة الانتدابية البريطانية، وقد تمكن من تحقيق هذا الأمر من خلال عدة محطات، متبعاً سياسة تقوم على أساس خذ وطالب على أساس التحرك

(١) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤١.
(٢) ناصر الدين النشاشيبي، مرجع سابق، ص ١٤.

العقلاني التدريجي المحسوب الخطوات، الذي يقوم على مبدأ التغيير من خلال التحديث والتطوير وليس التثوير. وتمثلت أولى إنجازاته في هذا الإطار بإخراج الأراضي الأردنية من مشروع الدولة اليهودية المقرر بموجب وعد بلفور والذي شمل بموجب صك الانتداب البريطاني – إضافة إلى الأراضي الفلسطينية– جميع الأراضي الأردنية الواقعة إلى الغرب من الخط الحديدي الحجازي، حيث تمكن بحنكته السياسية من إرغام بريطانيا على إجراء تعديل على الحدود بين الأردن وفلسطين في (٢٢/ أيلول/ ١٩٢٢) لتصبح على امتداد نهر الأردن ومنتصف البحر الميت ووادي عربة إلى الغرب من خليج العقبة. ولولا هذه الخطوة لامتد النشاط الصهيوني في الأردن مثلما امتد في الأراضي الفلسطينية[١]. وجاءت المحطة الثانية في (٢٥/ أيار/ ١٩٢٣) حيث أدت جهوده المتواصلة مع بريطانيا من أجل الاستقلال إلى إلزامها بفصل إدارة الأردن عن إدارة الاحتلال البريطاني لفلسطين وإخضاعها لإدارة انتدابه محققاً بذلك الاستقلال الإداري وإنهاء السيطرة العسكرية البريطانية المباشرة.

(١) تيسير ضبيان، الملك عبد الله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٦٧، ص ٢٨.

وفي عام (١٩٢٨) حقق خطوة أخرى على طريق الاستقلال تمثلت بتوقيع المعاهدة التي اعترفت بريطانيا بموجبها بالأردن كدولة لها شخصية ووجود على الخريطة السياسية الدولية، وإن كانت منقوصة السيادة بسبب ظروف الانتداب، الأمر الذي كان من شأنه تحجيم المطالبات الصهيونية المستمرة التي تعدّ الأردن جزءاً من الأراضي اليهودية المنصوص عليها بموجب وعد بلفور، كما أنها حددت من جانب آخر الدور البريطاني في إدارة الدولة الأردنية بالدور الاستشاري في إطار نصوص مكتوبة بعد أن كانت تمارس صلاحيات واسعة غير مقيدة[١].

وبعد ذلك تواصلت جهود الأمير في هذا الإطار - رغم كل العراقيل التي كانت تصطنعها بريطانيا لعرقلة مساعيه حيث كانت تدرك أن هدفه من الاستقلال هو الانطلاق نحو توحيد سوريا الطبيعية- إلى أن تمكن في (٢٥/ أيار/ ١٩٤٦) من انتزاع استقلال الأردن وتحقيق السيادة الوطنية متبعاً في سبيل ذلك سياسة عقلانية حكيمة أقنعت المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن الأردن أصبح في مستوى الاعتماد على النفس دون الحاجة إلى وصاية دولة أجنبية[٢].

وتواصلت الجهود بعد ذلك لتحقيق مزيد من الاستقلال والسيادة للدولة الأردنية والانفكاك من التبعية الأجنبية بما يؤهلها لأداء رسالتها العربية الوحدوية كما تجلى ذلك من خلال دخول الأردن في عضوية هيئة الأمم عام (١٩٥٥)، وتعريب قيادة الجيش عام (١٩٥٦)[٣]، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام (١٩٥٧)، ليصبح الأردن بذلك دولة مستقلة ذات سيادة تامة ومتحرراً من أي تبعية أجنبية[٤].

---

(١) علي محافظة، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩، ص ٧٧.

(٣) سليمان الموسى، المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٤) عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، ط٢، عمان، ص ٣٥٠.

وبعد استشهاد الملك عبد الله الأول عام (١٩٥١)، نتيجة تمسكه بمبادئه العربية الأصيلة، سعى الملك طلال الذي يمثل الجيل الثاني من ملوك الأردن رغم قصر فترة حكمه إلى ترسيخ وتطوير الأسس والمنطلقات العربية الوحدوية التي انطلق منها والده في بناء الدولة، وهذا ما تجلى من خلال الدستور الصادر في عهده عام (١٩٥٢)، الذي يعد من أرقى الدساتير المعمول بها في العالم، حيث سعى من خلاله إلى تأكيد معاني الأصالة والمعاصرة في كيان الدولة الأردنية، من خلال تأكيد التزام الأردن العربي الإسلامي لكونه وارث مبادئ الثورة العربية، والفصل بين السلطات، وإقرار النظام البرلماني الذي جعل مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية التي منحت في الوقت نفسه صلاحيات واسعة في شؤون التشريع والرقابة السياسية، إضافة إلى جعل السلطة القضائية مستقلة عن السلطات كافة ولا سلطان عليها إلا للقانون، وتأكيد الحقوق والحريات العامة للمواطنين بالشكل المعترف بها سماوياً وإنسانياً، وإرساء سيادة دولة القانون والمؤسسات وتفعيلها[1].

(١) انظر: الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢.

وقد كان لهذا الدستور الذي يعدّ الإطار التشريعي المنظم للدولة الأردنية أكبر الأثر في صياغة ملامحها العربية الإسلامية والإنسانية كما شكل في الوقت نفسه الأساس الأول الذي قامت عليه بنى الدولة الأردنية العصرية المتمدنة على المستويات كافة بالشكل الذي أَهّلها على الدوام للدخول إلى آفاق المستقبل بكل أريحية.

وخلال عهد الملكية الثالثة باشر الملك حسين منذ البداية تحمل مسؤولياته الدينية والتاريخية التي ورثها عن أسلافه بكل عزم واقتدار لترسيخ المبادئ التي قامت عليها الدولة الأردنية ودفعها قدمًا نحو الأمام، من خلال الارتقاء ببنى الدولة الأردنية ومؤسساتها وفق أحدث الأسس العصرية، منطلقًا بالأساس الأول من مبدأ تطوير الإنسان الأردني لكون هذا الإنسان وفقًا لرؤية الملك حسين هو أساس التنمية ومقومها الأساسي.

وفي الوقت الذي سعى فيه الملك حسين إلى تعزيز بناء الجبهة الأردنية الداخلية وتعميق أواصر الوحدة الوطنية، رأى أن أمن الأردن الوطني مرتبط كل الارتباط بالأمن

القومي العربي والإسلامي أيضـاً، لـذا سعى في كـل المناسبات إلـى تفعيـل حالـة الوحـدة والتضامن والعمل العربي المشترك على المستويات كافة، على اعتبار أنها الخيار الأمثل في مواجهة التحديات كافة التي تواجه الأمة متبعـاً منهجـاً عقلانيـاً ينبثق مـن قـيم الأمـة ومثلهـا العليا، ومتطلعـاً إلى تحقيق مصلحتها مجتمعة بالدرجة الأولى[1].

إنّ هذا المسار الهاشمي المستنير الـذي تجسـدت مـن خلالـه منهجيـة الدولـة الأردنيـة بكل معانيها العربية الإسلامية السامية، برز بكل جلاء في منهجية الملك عبد الله الثاني الذي استند في حكمـه الأردن علـى جملـة مـن المرتكـزات تمثلـت بـالإخلاص المطلـق لمبـادئ الثورة العربية الكـبرى والمـوروث الهاشـمي، والاسـتناد إليهمـا كركيـزة أساسـية في صيـاغة

(١) أحمد عفيف، التربية الوطنية، مرجع سابق.

منهجه السياسي، معتبراً أمن الأردن واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته الوطنية المرتكز الأساسي في إيجاد الدولة الأردنية القوية القادرة على مواجهة التحديات وأداء التزاماتها كوارثة لرسالة الثورة العربية الكبرى، متبعاً في سبيل تحقيق ذلك منهجاً يقوم على أساس العقلانية والواقعية، وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند المواطنين النابع من قناعتهم الذاتية للدولة والنظام، والإيمان بمبادئ العدل والحرية والتعددية والديمقراطية والوسطية والاعتدال كأسلوب أمثل في إدارة الدولة على المستويات كافة والمصداقية والثبات في التعامل مع الآخرين في إطار احترام قرارات الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والانفتاح على القوى الفاعلة كافة في النظام الدولي وإنشاء علاقات معها على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والسعي الدؤوب على المستوى الإقليمي والدولي لتحقيق السلام العادل والقضاء على مصادر الإرهاب والتطرف. وقد ترجم الملك عبد الله الثاني هذه المنهجية الأخلاقية التي آمن بها في الحكم على أرض الواقع منذ بداية تسلمه العرش، من خلال مجموعة من البرامج الإصلاحية التي شكلت استراتيجيات وطنية عقلانية لإدارة الدولة نابعة من عقلية عميقة الفهم والإدراك لموروث الأمة وقيمها ومستوعبة لطبيعة الظروف القائمة محلياً وعربياً ودولياً، وقادرة في الوقت نفسه على استشراف آفاق المستقبل بكل أبعاده ومجرياته واحتمالاته، تمثل أهمها: بالأردن أولاً، ورسالة عمان، وكلنا الأردن، وبرامج التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والإعلامية، وتحديث قطاعات الدولة المدنية والعسكرية كافة[1].

وهكذا يمكن القول وفقاً للأسس والمرتكزات التي تستند إليها الدولة الأردنية ومنهجيتها الفاعلة على أرض الواقع، بأنها من الدول الناضجة والمتطورة سياسياً تتأصل فيها مبادئ الوسطية والاعتدال والبعد عن التطرف، الأمر الذي جعلها تحظى على الدوام

(١) أحمد عفيف، التربية الوطنية، ص ١٠١-١١٠.

بثقة المجتمع الدولي واحترامه، مما أعطاها القدرة الفائقة على إثبات وجودها كدولة لها تأثير واضح في السياسات الدولية لا يمكن تجاهله. وعلى المستوى الداخلي نجحت في تحقيق حالة السلامة العامة لمواطنيها على المستويات كافة وفي جميع المراحل رغم كل الظروف الصعبة التي أحاطت بها[1].

الشخصية الوطنية الأردنية

تتشكل الشخصيّة الوطنيّة للمجتمعات الإنسانيّة من خلال مجموعة سمات وخصائص ثقافية، تعطي كل مجتمع من المجتمعات سمته المتميزة التي تمنحه في الوقت نفسه القدرة على مواجهة التحديات. وهذه السمات الثقافية التي تتمثل بالعادات والتقاليد والقيم والمثل العليا وطرق التفكير وأنماط السلوك، لا تتشكل عند أبناء المجتمعات من خلال لحظة آنيّة عابرة، إنما تكون نتاجًا لتفاعل جملة من العوامل والمؤثرات التي تتشكل عبر مراحل تاريخية طويلة.

(١) إبراهيم بدران، الأردن والوسطية، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨، ص ١١٠.

ولما كان السلوك الإنساني في مجمله يعكس طبيعة التكوين الثقافي لأبناء المجتمع، فإنه يمكن القول إنّ المجتمعات التي لها هوية وشخصية وطنية ذات ثوابت إيجابية راسخة تستند إلى جملة مبادئ ومثل سامية، تمكنت من البقاء والاستمرار وامتلاك كافة معاني المقدرة على مواجهة التحديات.

وهذا هو حال الشخصية الوطنية الأردنية، المقوم الأساسي لقوة الدولة الأردنية، والتي امتازت بالعديد من السمات الإيجابية المنبثقة من قيم الأمة العربية والإسلامية، والمنسجمة في الوقت نفسه مع الأخلاقيات الحضارية الإنسانية الراقية، والتي من ملامحها الواضحة في واقع الشخصية الأردنية الوسطية والاعتدال، والإيمان بمبادئ العدل والحرية والمساواة واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، ورفض التعصب والتطرف، إضافة إلى الكرم والضيافة والانتماء العربي الإسلامي.

إنّ هذه المزايا الإيجابية التي تتسم بها الشخصية الوطنية الأردنية بأبعادها الأخلاقية الدينية والعربية والإنسانية، شكلت أساساً اجتماعياً وفكرياً قوياً، استند إليه كيان الدولة

الأردنية بشكل منحه القدرة على مواجهة التحديات الخطيرة التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ بدايات القرن العشرين والتي أدت إلى إحداث انقلابات خطيرة في الدول المجاورة، كان لها انعكاسات سلبية على واقع الحياة العامة لما صاحبها من مجازر دموية وإبراز نعرات طائفية ودينية وعرقية، أدت إلى دمار المجتمعات التي تعرضت لها وتدمير منجزاتها التي تحققت على مدار سنوات طويلة.

والواقع أنّ الأردن لم يكن بعيداً عن هذه الأحداث، بل كان على الدوام في قلب الأحداث، وتعرض لنفس التحديات إنْ لم تكن أكثر قوة في العديد من المراحل، إلاّ أن هذه التحديات لم تنجح في النيل من سيادة الدولة الأردنية وهيبتها، بل زادتها قوة وتصميمًا على السير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها العليا. وهذا ما يتضح من خلال إلقاء نظرة عاجلة على واقع التحديات التي تعرضت لها الدولة الأردنية منذ بداية تشكيلها عام ١٩٢١، واستمرت قائمة طوال مراحلها التاريخية، تمثلت ابتداءً بالمخطط الصهيوني الطامع في الأردن، ثم السيطرة الاستعمارية قبل الاستقلال، إلى المؤامرات المدعومة من القوى اليسارية المحيطة بالأردن وسعيها المستمر إلى الإطاحة بالدولة وإدراج الأردن في إطار المنظومة الاشتراكية خلال مراحل الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ومن ثم حرب الخليج وتداعياتها السلبية على الأردن مع نهايات القرن العشرين، وأخيراً الانعكاسات السلبية التي تعرض لها الأردن بفعل ما سمي بالربيع العربي مع بدايات القرن الواحد والعشرين، الذي أطاح بالعديد من الدول التي تفوق الأردن من حيث الموارد والإمكانات المادية. الأمر الذي دفع العديد من التيارات السياسية التي لا تدرك حقيقة سلامة بناء الدولة الأردنية إلى المراهنة على انهيار الأردن وإدراجه في قائمة الدول التي فتكت بها مأساة الربيع العربي.

إلاّ أنّ نتائج الأحداث برهنت على عكس ما راهنوا عليه بفعل قوة بناء الدولة الأردنية وسلامته الذي يستند إلى مقومات صلبة راسخة في واقع الشخصية الوطنية الأردنية ذات

الملامح العربية الإسلامية الأصيلة التي مكنت الأردنيين من الحفاظ على دولتهم ومواجهة التحدي الصعب بكل عزم واقتدار.

والواقع أن ملامح القوة التي اتسمت بها الشخصية الوطنية الأردنية كركن أساسي قامت عليه قوة الدولة الأردنية تشكل بفعل ثلاثة عوامل رئيسة هي:

أولاً: الموقع الجغرافي: لعب الموقع الجغرافي للأردن دوراً مهماً في صياغة ملامح الشخصية الوطنية، حيث أتاح هذا الموقع – الذي يشكل حلقة وصل استراتيجية منذ أقدم العصور بين مواطن الحضارات القائمة في آسيا وأوروبا وأفريقيا – الفرصة أمام إنسان الأردن للتواصل مع الحضارات كافة، وأخذ كل ما هو جميل من منجزاتها، الأمر الذي أدى إلى إثراء التجربة الحضارية للشخصية الوطنية الأردنية والتي كان من ملامحها المتميزة بفعل هذا العامل التعددية الثقافية والسكانية والإيمان بمبدأ الوسطية والاعتدال والاعتراف بالآخر واحترام منجزاته، وقد انعكست هذه الحالة من التنوع في المشهد الاجتماعي والثقافي بشكل واضح في الآفاق الفكرية للشخصية الأردنية لتسمو بها من الأطر القطرية والإقليمية الضيقة إلى الإطار الإنساني الواسع.

ومما هو جدير بالقول إنّه على الرغم من حالة التعددية التي يتسم بها الأردن سواءً أكانت دينية أم عرقية أم إقليمية أم ثقافية، إلا أن جميع هذه الأطياف عاشت ولا تزال منسجمة في إطار الشخصيّة الوطنيّة الأردنيّة الواحدة، ولم يشهد تاريخ الأردن منذ بداية تأسيس الدولة أيًّا من النعرات الطائفية أو العرقية، ليؤكد الأردن بذلك من خلال فكره المتحضر أنّ سمة التعددية بجميع أشكالها يمكن استثمارها لتكون سمة قوة للمجتمع والدولة وليست سمة ضعف كما برز ذلك في العديد من المجتمعات.

وقد تشكلت هذه الحالة الرائعة من الانسجام بين مكونات الشخصية الوطنية الأردنية بأبعادها المتعددة بفعل المثل والقيم والأخلاقيات العربية الإسلامية الأصيلة والإنسانية السامية التي يؤمن بها الأردنيون من جانب، ومنهجية القيادة الهاشمية المستنيرة التي تعاملت مع الجميع بروح العدل والمساواة من جانب آخر.

ثانيًا: التاريخ: أورثت حركة التاريخ التي كانت نشطة على الأرض الأردنية منذ أقدم العصور، الإنسان الأردني المعاصر، موروثًا حضاريًا رائعًا يجمع ما بين الشراسة والحلم والإيمان بالدفاع عن عزة الأمة وكرامتها. وهذا ما يتضح من خلال صدق الانتماء العربي

الإسلامي الذي تتحلى به الشخصيّة الوطنيّة الأردنيّة. هذه السمة الأصيلة التي تعود في جذورها إلى تجارب تاريخية تشكلت على الأرض الأردنية عبر العصور، وانتقلت قيمها السامية من جيل إلى جيل حتى وصلت إلى الإنسان الأردني المعاصر.

فمنذ فجر التاريخ تحمّل إنسان الأردن مسؤولية الدفاع عن الوجود العربي في وجه القوى الطامعة، كما تجلى ذلك في نضال المؤابيين والعمونيين والأنباط ضد العبرانيين واليونان والرومان.

وتجلت هذه الحالة النضالية بأروع صورها بعد ظهور الإسلام حيث شكلت الأردن ساحة رئيسة للعمليات العسكرية التي انطلقت منها الدعوة الإسلامية إلى أقطار الأرض، كما تأكد ذلك في معركة مؤتة واليرموك. اللتين استشهد فيهما عدد من كبار الصحابة لا تزال قبورهم ماثلة على أرض الأردن كشاهد عيان على الارتباط الوثيق بين الأردن وانطلاق الدعوة الإسلامية.

ويستمر هذا الإرث النضالي المجيد الذي سجلته حركة التاريخ على أرض الأردن ليبرز في أسمى معانيه في قهر القوى الطامعة ممثلة بالصليبيين والمغول كما تجلى ذلك في معركة حطين وعين جالوت، ثم معركة الكرامة الخالدة التي حطمت غطرسة الكيان الصهيوني. إن هذا الإرث النضالي الذي أكسبته حركة التاريخ للشخصية الوطنية الأردنية. برز بكل وضوح في حركة الثورة العربية التي كان لأبناء الأردن دورٌ بارزٌ في مساندتها ماديـًا ومعنويـًا انطلاقـًا من إحساسهم العروبي الإسلامي الصادق.

الأردن ضمن الحدود السياسية للإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني

لقد أقام الأردنيون من منطلق موروثهم الحضاري العربي الإسلامي المتأصل في هويتهم، دولتهم الحديثة على شاكلتهم، وهذا ما اتضح بكل جلاء من خلال مساندتهم الملك المؤسس في بناء دولةٍ على أرض الأردن وفق مبادئ الثورة العربية تكون قاعدة للحلم العربي الكبير.

وقد تمكنوا على الرغم من كل الظروف الصعبة التي أحاطت بهم من خلال صبرهم وكبريائهم وتمسكهم بقيادتهم الهاشمية صاحبة الشرعية الدينية والتاريخية من بناء دولة متحضرة تستند إلى شخصيّة وطنيّة تتأصل فيها قيم الأمة التي تمتد بجذورها إلى نضال الأنباط وانطلاق الإسلام في مؤتة واليرموك ومجد الأمويين والعباسيين وصحوة الأمة في حطين وعين جالوت ليتصل هذا كله بمجد بني هاشم حملة لواء النهضة العربية. هذه هي الشخصية الوطنية الأردنية التي ترسخت فيها قيم الأمة العربية والإسلامية عبر مراحل تاريخية طويلة لتشكل أساساً صلباً تستند إليه قوة الدولة الأردنية.

ثالثًا: فكر القيادة الهاشمية ومنهجها المستنير في الحكم: يتميز الأردن من غيره من الدول، بأنه يتبع في حكمه لقيادةٍ تحمل شرعية دينية وتاريخية ودستورية، وعلى مر التاريخ العربي الإسلامي تحملت القيادة الهاشمية، المسؤولية في الدفاع عن عزة الأمة وكرامتها، متبعة منهجًا ينبثق في مجمله من قيم الأمة ومثلها العليا.

ومنذ بداية تأسيس الدولة الأردنية، سعت القيادة الهاشمية إلى إيجاد دولة أردنية وفق مبادئ الثورة العربية الكبرى ببعديها العربي والإسلامي، وتمتلك في الوقت نفسه كل معاني القوة والقدرة على مواكبة التطورات العصرية، من خلال تشكيل حكومة عربية دستورية ومجلس نواب ممثل للشعب، ودستور عصري، وجيش عربي على مستوى عالٍ من الاحتراف القتالي قادر على تحقيق الأمن الداخلي والدفاع الخارجي بعيداً كلَّ البعدِ عن الانتماءات الطائفية والحزبية والعرقية والجهوية.

والناظر إلى حقيقة منهجية القيادة الهاشمية في إدارة الدولة الأردنية يجد أنها تتسم بمجموعة من المزايا الإيجابية التي أثّرت إلى حدٍ كبير في صياغة ملامح الشخصية الوطنية الأردنية المعاصرة. فمنذ البداية قامت هذه المنهجية على أساس التحرك العقلاني التدريجي المحسوب الخطوات الرامي إلى إحداث التغيير الإيجابي من خلال عملية التنمية والتطوير وليس التثوير.

وصفي التل في سوف أثناء زيارة جرش

ولجعل الأردن قاعدة قوية للمشروع العربي النهضوي الذي جسدته مبادئ الثورة العربية الكبرى سعت القيادة الهاشمية إلى الارتقاء بشخصية الإنسان الأردني، وتنمية وعيه، وصون كرامته وترسيخ إيمانه وتقدير دوره التاريخي، والتأكيد على ملامح هويته العربية الإسلامية وإعداده لمواجهة تحديات العصر ومتطلبات المستقبل، وترسيخ انسجامه مع السلطة وولائه للقيادة من منطلق إيمانه وقناعته الذاتية.

إنّ هذا النهج الهاشميّ المستنير في الحكم والذي يستند إلى قاعدة صلبة قوامها الشرعية الدينية والتاريخية الضاربة في أعماق التاريخ والمتسم بالعدل والحرية والمساواة والإيمان بمبدأ التعددية، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه والتمسك بمثل الأمة وقيمها العليا، والرافض في الوقت نفسه التطرف والعنف وارتكاب المجازر الدموية من أجل تحقيق أهداف الدولة، وقد شكل نموذجًا رائعًا في التربية الوطنية انعكست ملامحه بشكل

واضح في واقع الشخصية الوطنية الأردنية، ليضفي عليها بالنتيجة سمة حضارية متألقة على المستويات كافة تحظى باحترام المجتمع الدولي وتقديره، وتمتلك كل المقدرة على إثبات الوجود ومواجهة التحديات، هذا هو الأردن بشخصيته الحضارية المتميزة التي تتأصل فيها قيم العروبة والإسلام والمثل الإنسانية الراقية التي ستظل على الدوام القاعدة الصلبة لقوة الدولة الأردنية.

تطور الحياة السياسة

مقدمة:

تعاقب على حكم بلاد الشام ومنها جرش أنظمة سياسية كثيرة[١]، ومن هذه الأنظمة، الحكم العثماني الذي بسط نفوذه عليها أثر معركة مرج دابق عام (١٥١٦م)، وكان سر اهتمام الحكومة العثمانية في شرقي الأردن نابعًا من مرور طريق الحج الشامي من أراضيه سنويـًا ذهابـًا، وإيابـًا بين عاصمة الخلافة (إسطنبول) والحجاز[٢]؛ ولذلك حرص العثمانيون على بناء القلاع والبِرك على طول الطريق؛ لتأمين حماية الحجاج وتسهيل سفرهم وضمان راحتهم، وعقد الولاة العثمانيون في دمشق الاتفاقيات مع القبائل البدوية؛ لتحول دون مهاجمة الحُجّاج، وسلب متاعهم[٣].

ولم تشهد منطقة عجلون والتي شملت جرش أي تنظيم إداري خلال الفترة من عام (١٥١٦م) وحتى عام (١٨٥٠م)، وابتداءً من عام (١٨٥١م) اتخذت الحكومة العثمانية قراراً بجعل عجلون قضاءً يتبع متصرفية لواء حوران التابع لولاية سوريا، وكان هذا القضاء

---

(١) سليمان الموسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨، ص٧.

(٢) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، مطبعة الفيصل الإسلامية، الكويت، ١٤٠٦هـ، ص ٧٦.

(٣) عبد العزيز عوض،الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤–١٩١٤)، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٦، ص٦٦.

أكبر الأقضية التابعة لحوران وأكثرها سكاناً[١]. ويشمل نواحي: الكورة وبني جهمة والسرو والوسطية وبني عبيد والكفارات وجبل عجلون وجرش[٢]. وكانت إربد مركز القضاء، وفي عام (١٨٥٦م) أصبحت عجلون لواءً يضم نواحي: الكورة وبني جهمة والسرو والوسطية وبني عبيد والكفارات وجبل عجلون وجرش. كما تبعه كل من البلقاء والكرك[٣].

ومن الجدير بالذكر أن التقسيمات والتشكيلات الإدارية اتصفت بالتغيّر المستمر وعدم الثبات في الفترة بين عامي (١٨٥٠-١٨٦٠م)[٤]، إلى أن صدر "قانون تشكيل الولايات" عام (١٨٦٤م)[٥].

الزعامة والإدارة العشائرية:

كان من نتائج هزيمة المماليك أمام العثمانيين في معركة مرج دابق عام (١٥١٦م) أن تُرِكت المنطقة دون حماية، وخاصة أمام القبائل البدوية[٦]. فأجبر ذلك السكان على التراجع إلى مناطق أكثر تحصّناً في الأراضي المرتفعة، وهذا يعني أن الحياة الزراعية استمرت ودامت في مناطق التلال بعد أن تراجعت من السهول ونتيجة لذلك فإن التاريخ السياسي المحلي للقرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، تركز في المنطقة الجبلية من عجلون وسوف وجرش، وأن عملية تمركز الفلاحين في مناطق محمية أصبح يدرك

---

(١) سليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٤، ص ١٥١.

(٢) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص٦٧.

(٣) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص٦٧.

(٤) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص٧٦.

(5) A Hand book of Syria : op. pp. cit. pp. 237-238.

(٦) أيمن الشريدة، ناحية الكورة، ص٨٨.

بسهولة في نهاية القرن السادس عشرالميلادي[١]. ففي الولايات الجبلية أو البعيدة عن مركز حكم الدولة، لم يكن الحكم العثماني فيها إلا سطحياً، أو رسمياً. فالدولة لم ترسل حكّاماً عثمانيين، وإنما اعترفت فقط بوجود رياسة معينة، قد تكون قبلية أو عسكرية تحكم باسم السلطان، وتؤدي للدولة قدراً معيناً من المال كل سنة[٢]. فكان قانصوة الغزاوي، من سكان عجلون زعيما محلياً وإدارياً عثمانياً في منطقة عجلون وجوارها، واستمر في حكمه خمسة وثلاثين عاماً، في الفترة ما بين عام (١٥٥١- ١٥٨٥م)، حيث كان خادماً مطيعاً للسلطان، مقدماً إدارة جيدة، مستفيداً مما يحصله من إيرادات منصبه، فكان على اتصال مباشر مع السلطان، يبعث إليه التقارير ويستلم منه الأوامر. ولمعرفته في الجزء الجنوبي لشرق سوريا أصبحت ذات فائدة كبيرة للدولة. وهذا الاعتماد على القائد المحلي بدلاً من إقامة المؤسسات الحكومية كان نتيجة للمحددات الإقليمية وليس نتيجة للممارسات الإدارية في الولايات خلال القرن السادس عشر[٣].

وبعد ثلاثة عقود من حكم الزعيم قانصوة نظر إلى الأراضي وكأنّها تحت حكمه، وليس تحت حكم الدولة، فلم يظهر الاحترام الكافي عام (١٥٨٥م)، فتمت إزالته من منصبه، حيث توفي عام (١٥٩١م) بينما كان يحاول استعادة سلطته[٤].

---

(1) P.J. Vatiklotis ،Politics And The Military In Jordan. Francass ،Co ،Ltd ،Britain ، 1967.P.34.

(2) Rogan ،The Ottoman Extension ،P.39.

(٣) نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٢، ص٢٤.

(4) Rogan ،The Ottoman Extension ،P. 29-31.

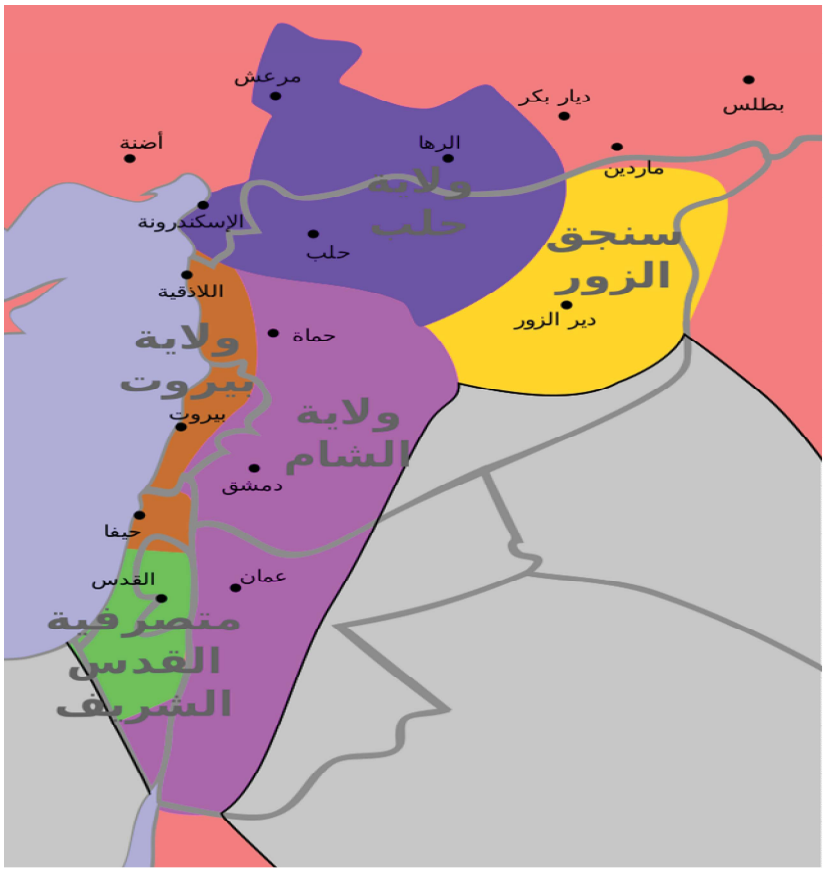

الأردن ضمن ولاية الشام العثمانية

ومع ذلك لم يكن حكم المقاطعجي قانصوة الغزاوي فاعلا في المنطقة بشكل كبير، بل كان الأمن مضطربا، وغارات البدو في تزايد مستمر. ولذلك قام الفلاحون بتنظيم أنفسهم تحت زعماء أقوياء كل في ناحيته[١] كان من واجبهم قيادة القرويين ضد الغارات البدوية على مناطقهم، والدفاع عنها[٢]، فبرز للوجود ما يسمى نظام المشايخ أحد المراكز السياسية التي أفرزتها ظروف سياسية، واقتصادية كان يعيشها سكان القرى في أواخر القرن

(1) Rogan ،The Ottoman Extension ،P. 41.

(٢) بيك، تاريخ شرقي الأردن، ص٢٣١.

التاسع عشر الذي كان مليئاً بالغزو والحروب والوضع الأمني الصعب[1]. لقد كانت حياة الناس تدافعاً بالمناكب، ولهم من الحقوق ما يملكون من القوة، فأراد الناس أن يتخلصوا من هذا الجحيم، رغبةً منهم في الحصول على حياة أفضل بحيث يستطيع كل فرد منهم الحفاظ على حياته. ولم يكن ذلك ليحدث إلا بتنازل كل واحد منهم عن حقوقه للشخص الذي يتولى أمور قيادتهم والدفاع عنهم، وهذا ما حدث فعلاً في منطقة عجلون وجوارها، إذ نشأت النواحي العشائرية السبع وهي: عجلون، والمعراض (سوف)، وبني عبيد، والكفارات، والسرو، وبني جهمة، والبطين[2] المعروفة في المنطقة التي تقع إلى الشمال من نهر الزرقاء، وهذا يعطي مؤشراً بأن المنطقة في هذه الفترة عاشت في ظل حروب بين بيت الحجر (الفلاحين) الأكثر استقرارا في مناطق الجبال، وبيت الشعر (البدو) الأكثر جَوْباً في الصحراء، والأكثر تعدّياً على المناطق الآمنة. وفي ظل هذه الظروف كان من الطبيعي أن تبرز الزعامة أو شيوخ النواحي. فتضاعفت أهمية الشيوخ مع غياب أي إدارة مركزية في المنطقة أو محطة أمن محلية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف الاتصال والمواصلات في نهاية القرن التاسع عشر، فإن الشكوى أو اللجوء ضد حكم الشيخ كان أمراً غير وارد. وعلاوة على ذلك فقد وجدت السلطة العثمانية أنه من الأفضل لها أن تتعامل مع سلطة واحدة تستطيع جمع الضرائب، وأن تحافظ على الأمن و النظام، فأصبح الشيخ معروفاً بالحاكم الأعلى للمنطقة عن طريق أتباعه ومن جهة البدو الذين عارضوه ومن جهة الحكومة العثمانية[3].

---

(١) فرحة غنام، ملكية الأرض والزعامة، ص٩١.

(٢) انظر: بيركهارت، رحلات في جنوب سورية.

(3) Antoun ،Arab Village ،P.17.

وقد لعب وجود الوحدات الاجتماعية دوراً إيجابياً، ومهماً في توطيد الأمن وخاصة مع الوحدات المجاورة[١]. وغالباً ما كان الشيوخ هم القادة لهذه الوحدات الاجتماعية. واعتمد وجود الشيخ، أو الزعيم على قدرته العسكرية في سلطته وقوة رجاله وعُدّ قائدًا تقليديًا يفرض سلطته بولاء أقاربه المسلحين[٢]. وقدرته على التأثير والإقناع في أكبر عدد ممكن من الناس من خلال صفاته الشخصية وقيامه بتوزيع جزء من فائض إنتاجه وعلاقاته الواسعة داخل العشيرة[٣].

(1) SuliemanMousa ،Jordan Towards The End Of The Ottoman Empire(1841-1918).S.H.A.J.P.388.

(2) Antoun ،Arab Village ،p.157.

(٣) فرحة غنام، ملكية الأرض والزعامة، ص ٨٩.

أهالي جرش في ساحة الأعمدة

وهذا ما يلاحظ من خلال قيامه بمجموعة من المهام الرئيسة كقدرته على حفظ النظام في منطقته، ومسؤوليته المباشرة أمام السلطات الحاكمة لكونه الناطق باسم قريته[١]. والقائم على تنظيم شؤونها الإدارية والاجتماعية كالزواج، والطلاق[٢]، والعارف لمساحة منطقته، ومقدار فدنها، والمتحصل منها[٣]. كما كان للشيخ الحق في حل المشاكل الناتجة

(١) يوسف غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٣، ص٨٩.

(٢) أحمد الظاهر، أغوار الأردن، ١٩٨٨، ص٨١.

(٣) يوسف غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين، ص٨٩.

من جمع الضرائب، والتطوع للجيش، وملكية الأرض[١]. وجرت العادة أن يمتلك الشيخ بيتاً كبيراً مفروشاً[٢].

الحمامات الشرقية وخان هارون

وبرز شيوخ النواحي كمركز سياسي أفرزته الظروف السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها سكان القرى في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي والذي كان مليئا بالغزو والوضع الأمني الصعب[٣]. فتضاعفت أهمية الشيوخ مع غياب أي إدارة مركزية في المنطقة ولذلك وجدت السلطة العثمانية أنه من الأفضل لها التعامل مع سلطة واحدة تستطيع جمع الضرائب وأن تحافظ على بعض النظام ولذلك أصبح الشيخ معروفا بالحاكم الأعلى للمنطقة[٤].

(١) أحمد الظاهر، أغوار الأردن، ص٨٢.

(٢) يوسف غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين، ص٨٩.

(٣) فرحة غنام، ملكية الأرض، ص٩١ .

(٤) قاسم نواصرة، جرش وجوارها، ص١٠٨.

خارطة فرنسية للمنطقة والأردن عام ١٦٠٠

وكان الشيخ بمثابة الزعيم العسكري في سلطته، ومن أبرز الزعامات المحلية ذات النفوذ في جرش والمعراض الشيخ حسن البركات شيخ بلدة سوف في ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي، وأشار الرحالة أوليفانت عام (١٨٧٩م) أن الشيخ حسن يستطيع ان يجند (١٤٠٠) فارس في الوقت الذي لا يمكن لأي شيخ غيره تجنيد عشرة لأنه كان يعتمد على مساعدة أهالي القرية والقبائل البدوية[١].

وبصورة عامة فإن شيخ العشيرة لم يكن منتخبا بل كانت تبرزه الأحداث والمواقف والرعاية في خدمة الناس[٢] ووجد إلى جانب هؤلاء الشيوخ المخاتير في القرى وأنيطت بهم مهمة الإخبار عما يقع في القرى والمزارع من المواليد والوفيات بالأوقات المعينة وإعطاء

(1) Olephant ،p.176.

(٢) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠–١٨٧٦)، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٧٨.

معلومات عن الذين يتوفون وورثتهم وإعلامه بالسرعة الممكنة عن قضايا الجرح والقتل وغيرها.

الحياة السياسية خلال الحكم العثماني (١٨٦٤–١٩١٨م):

في عام (١٨٦٤م) أجري تقسيم إداري جديد في الدولة العثمانية، وذلك إثرَ تطبيق "قانون تشكيل الولايات"[١] الذي صدر في (٧/ جمادى الآخرة/ ١٢٨١هـ) الموافق (٨/ تشرين الثاني/ ١٩٦٤م)، وقد تم بموجب هذا القانون دمج لواء عجلون بلواء حوران[٢]. كما أعادت الدولة النظر في التقسيمات الإدارية لولاياتها، ونالت بلاد الشام نصيباً كبيراً من هذه التغييرات، حيث قسمت ولاية سوريا إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى ومحلات ومزارع[٣]، وذلك بهدف حصر الموارد في ولاياتها لحاجتها الماسّه إلى الإيرادات المالية من الضرائب.

عبد العزيز باشا العتوم (١٩١١م)

(1) A Hand book of Syria ،Irbid. P 240.

(٢) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص٦٧.

(٣) سليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين، ص١٣١.

وبموجب هذا التقسيم الجديد أصبحت عجلون أقل مرتبة إدارية من ذي قبل فبعد أن كانت لواءً عام (١٨٥٦م) أصبحت عام (١٨٦٨م) قضاءً يتبع متصرفية حوران التابع لولاية الشام[١] وظلت كذلك حتى عام (١٩١٤م)، وكانت إربد مركز القضاء، وكان قضاء عجلون يتكون من ناحيتين (كفرنجة، والكورة) ومن حوالي ١٠٢ قرية[٢].

حميد باشا حؤبش ١٨٧٨

وقد شهدت هذه المرحلة التاريخية إنشاء مشروع سكة حديد الحجاز (١٩٠٠ – ١٩٠٨م)، الذي يعدّ من أهم المنشآت الكبيرة التي تركها العثمانيون في هذه البلاد التي دامت سيطرتهم عليها مدة أربعة قرون، وقد كانت غابات منطقة عجلون مصدراً مهمًا للأخشاب التي استعملت كمرابط لقضبان السكة[٣].

وقد حددت تنظيمات الدولة العثمانية لهذه الفترة، المهام والصفات التي كانت تفترضها في القائمين على الجهاز الإداري في كل لواء أو ناحية، فعلى سبيل المثال كان من مهام القائمقام في قضاء عجلون: النظر في جميع الأمور المالية وتحصيل إيرادات الدولة وإرسالها إلى مركز اللواء، وكان يشترط فيه أن يكون من ذوي الصفات الحسنه،وممن يعرفون اللغة العربية كما كان الجهاز الإداري في القضاء يتكون من مدير القضاء والكتّاب والمأمورين المسؤولين عن دفاتر تحرير النفوس والأملاك[٤].

---

(١) صلاح البحيري، جغرافية الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم الأردنية، المطبعة الوطنية، عمان، ص٩٠.

(٢) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص٩٨-١٠١.

(٣) الغرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص

(٤) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص٣٣٥.

وطبقاً للتنظيمات الإدارية التي صدرت في عامي (١٨٦٤م) و(١٨٧١م)، فإنه كان لكل ولاية مجلس يجتمع مرة في السنة ولمدة لا تتجاوز أربعين يوماً، يبحثون أموراً مهمّة: كالطرق والزراعة، والتجارة، والضرائب، ويكون الاجتماع برئاسة الوالي[١].

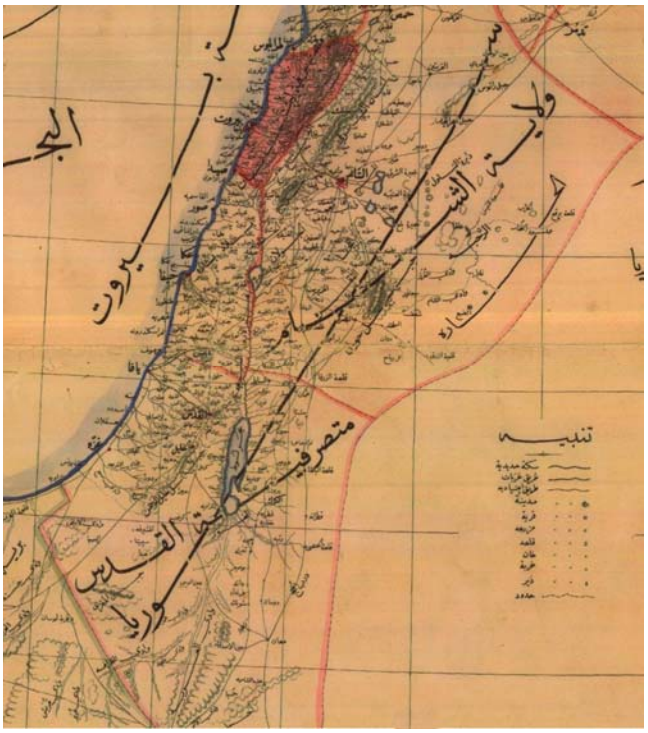

الأردن ضمن ولاية الشام عام ١٨٩٣

وهكذا فقد أصبحت التنظيمات الإدارية دقيقة جداً، حتى شملت القرى الصغيرة التي تشرف على مجالس رجال الحكومة في تحصيل أموال الدولة المفروضة على سكان القرية[٢].

---

(1) A Hand book of Syria ،Op. cit. P 241.

(٢) الغرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص٤٤-٤٥.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نلمح المحاولة الجادة التي أظهرتها الدولة العثمانية بعد عام (١٨٦٤م) لتفادي ضعف الإدارة، وتعيين إداريين تكون مهمتهم الأولى حصر الموارد، وجمع الضرائب والمال للدولة[١]، ومع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في شهر تشرين الثاني عام (١٩١٤م)، بادرت بإعلان التعبئة العامة وطلبت من جميع طبقات المكلفّين بالجندية أن يتقدموا للانخراط في صفوف الجيش، وبموجب قانون الخدمة العسكرية فقد أرسل شبّان كثيرون من مختلف مناطق الأردن، ومن ضمنها منطقة عجلون وجرش وغيرهما إلى هذه الحرب حيث لقي أكثرهم حتفه فمنهم من عاد، ومنهم من لم يرجع[٢].

شاعر الأردن عرار يلقي قصيدة في المؤتمر الوطني الأول (١٩٢٨م)

(١) سليمان الموسى ومنيب ماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١ ، ص٢٩-٨٣.

(2) Luck. H. and KEITH ،Op. Cit. P 420.

مرحلة الحكم العربي الفيصلي، وقيام الحكومات المحلية (١٩١٨–١٩٢١م):

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبعد أن تم النصر للعرب وحلفائهم الإنجليز، قُسمت سوريا الطبيعية – التي عدّها الحلفاء من مناطق العدو المحتلة Occupied Of Enemy Territory (O.E.T) إلى ثلاث مناطق عسكرية هي[١]:

١-المنطقة الجنوبية (فلسطين)،وتتولى السلطات الإنجليزية إدارتها مباشرة.

٢-المنطقة الشرقية: وتمتد من معان جنوباً،وحتى الحدود السورية التركية شمالاً،ويتولى إدارتها العليا الأمير فيصل.

٣-المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري كله) ويتولى الفرنسيون إدارتها مباشرة.

الأمير فيصل الأول

(1) Shwadran ،n. Op. Cit. P 114.

وفي (٥/ ١٠/ ١٩١٨) تشكلت أول حكومة عربية في العهدالفيصلي في دمشق برئاسة الفريق علي رضا الركابي، الذي منح لقب الحاكم العسكري العام[١]، وكانت شرقي الأردن تتبع هذه الإدارة العسكرية[٢] وبناءً عليه فقد تم تعيين حكام عسكريين في مناطق شرقي الأردن، تساعدهم قوة عسكرية لفرض الأمن، والنظام، من زعماء البلاد وتتولـــــى شؤون الإدارة[٣]، وتم إشراك الشعب في تحمل أعباء المسؤولية، وفعلاً جرت الانتخابات لاختيار ممثلين عن الشعب، وطبقًا لقانون الانتخابات التركي القديم، دعي الناخبون الذين انتخبوا النواب للبرلمان العثماني، إلى اختيار النواب الجدد نظراً لضيق الوقت، وفي (٧/ ٦/ ١٩١٩م) افتتح المؤتمر السوري بحضور مندوبين عن منطقة عجلون، والمعراض وهما: سليمان السودي، وعبد الرحمن رشيدات[٤]. وكانت الانتخابات التي جرت سنة (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) قد فاز بها عبد العزيز أفندي الكايد عن ناحية جرش، وقضاء عجلون.

وفي سنة (١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م) جرت انتخابات جديدة لمجلس ولاية سوريا العمومي وقد مثل الناحية وقضاء عجلون في المجلس شوكت حميد (حؤبش) الجركسي من جرش. ومن القرارات المهمّة التي اتُّخذت في هذه الفترة، القرار الذي صادق عليه الأمير فيصل بتاريخ (٢/ ١٠/ ١٩١٩م) والذي يقضي بإلغاء التشكيلات العثمانية للمناطق، وإحداث تشكيلات جديدة، وقد قسمت سوريا إلى ثمانية ألوية ويتبعها عدة أقضية وتبع كل قضاء عدة قرى التي ستتبع كل قضاء، ورسم الخرائط النهائية لحدود هذه الأقضية شريطة مراعاة

---

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١، ص٨٣.

(٢) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ص١١.

(٣) سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي: الجيش العربي، ودبلوماسية الصحراء، مديرية المطابع العسكرية، عمان، ص٢٨.

(٤) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٨٣.

مصالح الأهالي، وحفظ منافعهم، مع مراعاة البعد والقرب من المركز، كما أنشأت الحكومة مجلساً للعشائر نظراً لما لهذه العشائر من أثر في تنظيم أمور البلاد[1].

وقُسمت شرقي الأردن في العهد الفيصلي إلى ثلاثة ألوية هي: الكرك ومركزه الكرك، والبلقاء ومركزه السلط، وحوران ومركزه درعا، وضم اللواء: قضاء عجلون، وإربد، وجرش، وأذرح، والمسمية، وبصرى. وبدأت الأطماع الإنجليزية والفرنسية بالظهور في المناطق السورية، ممثلة باتفاقية سايكس – بيكو عام (١٩١٦م)، وبذلك لم تتهيأ الفرصة للحكومة العربية بتطبيق التنظيم الإداري الجديد في البلاد، رغم المحاولات الكبيرة من الأمير فيصل مع الحكومتين الطامعتين من أجل أن يحفظ لسوريا استقلالها، وفي أوائل شباط (١٩٢٠م) ألغيت الحاكمة العسكرية العامة في الدولة الفيصلية، وتبع ذلك إلغاء وظائف الحكام العسكرين في المناطق[2]. وبعد ذلك بشهر اجتمع مندوبو المؤتمر السوري، واتخذوا قراراً يقضي باستقلال سوريا الطبيعية، ونادوا بفيصل ملكاً عليها،

(١) المصدر نفسه، ص٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٧.

وتألفت أول وزارة برئاسة علي رضا باشا الركابي بتاريخ (٨/ ٣/ ١٩٢٠)، ولم تعترف فرنسا وبريطانيا بهذه القرارات. وفي (٢٥/ ٠٤/ ١٩٢٠) صدرت قرارات (سان ريمو) والتي تقضي بفرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية، ولبنان وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وشرقي الأردن، والعراق[١].

مؤتمر ١٩٢٨

وفي هذه المرحلة السياسية شهدت منطقة عجلون فترة ضعف، وتفكك إداري، ولكنها في الوقت نفسه شهدت تحشيدا على المقاومة في وجه المعتدين، فقد قام سكان لواء عجلون بحمل السلاح لمقاومة الإنجليز، وذلك احتجاجا على المشاريع الصهيونية، واجتمعوا في قرية قَمْ الواقعة في شمالي عجلون وهي بلدة الشيخ ناجي العزام، وكان

(١) سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١–١٩٢٥) المطبعة الأردنية، عمان، ١٩٧١، ص١٢.

قائمّقام عجلون آنذاك منصور الحلقي من أكبر المشجعين لهذه الحركة، وفي نيسان (١٩٢٠م) أغارت جموع الأهالي على بلدتي سمخ، وبيسان وبعض القرى اليهودية، وقد قاوم الإنجليز هذه الحركة بعنف، فأرسلوا طائراتهم وقصفت الثوار حتى اضطروا إلى التراجع والعودة إلى قراهم، وبتاريخ (٢٤/ ٠٧/ ١٩٢٠م)، تردى الوضع في شرقي الأردن أمنيًا وإداريًا وأصبح في غاية الغموض لأن الفرنسيين حينما احتلوا دمشق لم يتوغلوا بقواتهم في أراضي شرقي الأردن، وبقيت شرقي الأردن خالية من القوات البريطانية وبلا حكومة أو جيش أو شرطة تحفظ الأمن[١]، وقد أرسل المندوب السامي البريطاني في فلسطين (هربرت صموئيل) برقية إلى الأمير فيصل يخبره فيها عن نيته بالاجتماع مع زعماء شرقي الأردن من عجلون شمالاً إلى الطفيله جنوبًا في المنطقة[٢]، ولا عجب أن يتم هذا الأمر من زعماء شرقي الأردن، فلا حكومة مركزية يرجع إليها الناس، علاوةً على الخلافات بين القبائل وزعماء النواحي، ورغبة الناس في الاستقرار بعد معاناة السكان خلال الحرب، والتوتر النفسي خلال الحكم الفيصلي وخيبة الأمل التي أصابتهم في إمكانية رد المطامع الأجنبية[٣]. وعندما وصل المندوب السامي إلى السلط بتاريخ (٢١/ ٨/ ١٩٢٠م) واجتمع بعدد كبير من أعيان ووجهاء شرقي الأردن، ولم يحضر شيوخ عجلون هذا الاجتماع بسبب احتجاجهم على وجود الإنجليز إضافة إلى بعض الخصومات بين عشائر عجلون وعشائر البلقاء[٤].

وفي الاجتماع أخبرهم المندوب السامي بأن بريطانيا ترغب بتأسيس إدارة منفردة في شرقي الأردن لمساعدة السكان على حكم أنفسهم[٥]. ووعدهم بالتنظيم والترتيب الذي

---

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٩١.

(٢) الغرايبة، الجغرافيا التاريخية، ص٤٧.

(٣) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرقي الأردن، ص ٣١. Luck. H. and KEITH، Op. Cit. P 420

(٤) أبو دية والمهدي، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء، ص٣١.

(٥) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، لمهد الإمارة، ص١٦.

سيتم عن طريق المعتمدين السياسيين ورجال القضاء والإنجليز الذين سيأتون للمنطقة لتحقيق هذه الغاية، ثم عاد المندوب إلى القدس وعاد الشيوخ إلى قُراهم دون التوصل إلى نتيجة وعلى إثر ذلك شهدت منطقة شرقي الأردن، قيام حكومات محلية مختلفة بعد ذلك[1]، اعتقاداً من السكان أن مثل هذه الحكومات ستخلصهم من حياة البؤس والفقر والجهل الذي يعيشون فيه. وستمنحهم الاستقلال.

مئوية الثورة العربية الكبرى (٢٠١٦م)

وقد اجتمع زعماء عجلون في يوم الخميس (٢/٩/١٩٢٠) مع نائب المندوب السامي، وهو (الميجر سمرست)، وقدموا له مذكرة خطية بمطالبهم، عرفت باسم "معاهدة أم قيس" نسبة إلى القرية التي اجتمعوا فيها وكان من أهم هذه المطالب: تكوين حكومة عربية وطنية مستقلة تضم لوائي الكرك، والسلط وقضائي عجلون وجرش، مع الإلحاح بضم لواء حوران وقضاء القنيطرة تحت الانتداب البريطاني، وأن يترأس هذه الإمارة أمير

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص١٠٠.

عربي، كما احتوت المذكرة على مطالب أخرى تفصيلية نلمح من خلالها الوعي السياسي الكبير الذي كان يتمتع به زعماء المنطقة[١]. وفي أواخر شهر آب وأوائل أيلول من عام (١٩٢٠م) تألفّت ثلاث حكومات محلية في كل من السلط والكرك وعجلون[٢].

معاهدة أم قيس

تألفت على أثر معاهدة أم قيس عام (١٩٢٠م) حكومة محلّية، ومركزها إربد، تولّى سلطتها الإدارية القائمقام علي خلقي الشرايري[٣]. الذي كان مرافقاً للأمير فيصل أثناء خروجه من درعا إلى حيفا حيث طلب منه الأمير أن يعود إلى إربد لتنظيم الأهالي بعد أن أعلمه المندوب السامي بنيّة بريطانيا في إنشاء حكم وطني في شرقي الأردن تحت الانتداب[٤]، وقد ألّف شيوخ المنطقة لجنة منهم عرفت باسم " المجلس الإداري التشريعي" لكي تساعد القائمقام في مهمته، وتقدم له المشورة، وقد تكونت هذه اللجنة من سبعة شيوخ. وكان الشيخ راشد الخزاعي عضواً فيها ممثلاً لجبل عجلون، وقد سعى الإنجليز إلى إفشال هذه الحكومة بسياستهم. "فرّق تسد" فانشقت عن إربد أربع نواحي، وأعلنت استقلالها عن الإدارة المركزية في إربد وهذه الحكومات المحلية هي:

١. حكومة دير يوسف "قضاء المزار" بزعامة الشيخ كليب الشريدة.

٢. حكومة ناحية عجلون بزعامة الشيخ راشد الخزاعي.

٣. حكومة جرش بزعامة علي الكايد ورئاسة محمد علي المغربي، وجعلت جرش مقرا لها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢) سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ص٢٧.

(٣) مذكرات علي خلقي الشرايري، مذكرات غير منشورة حصل عليها الباحث من الدكتورة سهيلة الريماوي.

(4) Shwadran ،B. OP. Cit ،P. 125.

٤. ناحية الرمثا برئاسة الشيخ ناصر الفواز الزعبي.

وكان من مهامها إدارة الناحية، وتصديق الميزانية[١]. عاشت المنطقة التي سيطرت عليها هذه الحكومات فترة إدارية ضعيفة وذلك للأسباب التالية[٢]:

١. عدم امتلاكها القوة العسكرية اللازمة لفرض الأمن.

٢. قلة مواردها المالية.

٣. السيطرة القبليّة، والعشائريّة عليها.

٤. إنّ كل حكومة كانت تأتمر بامر ضابط بريطاني.

إمارة شرق الأردن (١٩٢١ - ١٩٤٦):

تلقى الشريف حسين بن علي ملك الحجاز برقيات عديدة من رجال الأردن، وأعيانها وشيوخ قبائلها، يطلبون منه إرسال أحد أبنائه ليتولى قيادة الحركة الوطنية المناوئة للمستعمرين في المنطقة[٣]، ووقع اختيار الشريف حسين على الأمير عبد الله ليتولى هذه المهمة[٤]، وخرج الأمير عبد الله من الحجاز متوجهاً إلى سوريا لقتال الفرنسيين واستعادة عرش سوريا، فوصل معان في (٢١/ ١١/ ١٩٢٠م) ومعه قوة مختلطة من البدو والنظاميين تقُّدر بحوالي ألفي شخص، فاستقبله شيوخ معان وعدد من زعماء القبائل وشيوخ العشائر من مختلف مناطق شرقي الأردن[٥]. ثم أصدر الأمير منشوراً إلى السوريين للالتفاف

---

(1) Luck. H. and KEITH ،Op. Cit. P 421.

(٢) أبو دية والمهدي، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء، ص٣٤.

(٣) سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ص٣١.

(٤) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص١٠٤-١١١.

(٥) سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ص٣٢.

حوله[1] وكان مما قاله: "كيف ترضون بأن تكون العاصمة الأموية مستعمرة فرنسية". **"أتيناكم لبذل المهج دونكم، لا لتخريب البلاد كما يفترى علينا"**.

وبعد ذلك قام الأمير عبد الله بإرسال الشريف علي بن حسين الحارثي إلى عمان في (٧/ ١٢/ ١٩٢٠م) كطليعة له يرافقه السيد محمد علي العجلوني، وقد أرسل الشريف رسائل مختلفة إلى زعماء عجلون والمعراض[2]، يحثهم فيها على التكتل والاستعداد، وبعد إرسال هذه الرسائل وفد إليه أربعون شيخـًا من منطقة عجلون لتقديم الاحترام والتأييد للأمير، ودليل هذا البرقية التي بعث بها صموئيل إلى وزارة الخارجية على لسان الميجر كامب الذي أبلغه بأن أربعين شيخـًا من منطقة عجلون والمعراض قدّموا احترامهم إلى الحارثي يوم (١٥/ ١٢/ ١٩٢٠م)، أي بعد وصول الحارثي إلى عمان بثمانية أيام فقط، وهذه استجابة سريعة جداً للتوجه الذي كان يريده الحارثي.

(١) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص١٠٤.
(٢) المصدر نفسه، ص١٠٤.

وفي أثناء وجود الأمير في معان اندلعت ثورة في العراق ضد الاحتلال البريطاني، ووجِّهت دعوة إلى الملك فيصل لزيارة لندن حيث تم الاتفاق معه على منح عرب العراق، وشرقي الأردن الحق في حكم أنفسهم بأنفسهم وترشيح فيصل لحكم العراق[1]، مقابل أن يتصل فيصل بوالده وأخيه يخبرهما بوجوب الامتناع عن أية حركة تسيء إلى الحلفاء، وأصبح الأمير عبد الله عبئًا ثقيلاً على كاهل بريطانيا وخاصة حينما وصل إلى عمان. ولم تتمكن القوات البريطانية من ردعه، وازدادت هجمات البدو والفلاحين في الأردن على المستعمرات اليهودية في فلسطين، وقبلت بريطانيا بالواقع الجديد، حيث تم ترشيح الأمير فيصل لحكم العراق، وإقامة حكومة شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله تساعدها بريطانيا ماديًا وتسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان، وقد كان اسمها أنذاك "حكومة الشرق العربي" وكانت تضم ثلاث مقاطعات هي عجلون والسلط والكرك، ثم ضمّت إليها مقاطعة معان عام (١٩٢٥م)[2].

وبقيت الإمارة تحتفظ بهذا الاسم حتى عام (١٩٢٧م) عندما صدر قانون التشكيلات الإدارية الجديد، واتخذت اسمها الرسمي (إمارة شرق الأردن) الذي احتفظت به حتى اعلان الملكية في (٢٥/ أيار/ ١٩٤٦م).

بقيت الحكومة تعاني من صعوبات جمّة في السنوات الأولى من تأسيسها وانعكس ذلك على الأوضاع الإدارية للمناطق، ومن أهم هذه المصاعب: العجز المالي وتوطيد الأمن في المناطق، وقد بدأت هذه المصاعب بالانفراج بعد إعلان استقلال الإمارة في (٢٥/ أيار/ ١٩٢٣م)[3]، فخرجت الإمارة من طور التأسيس وإقامة النظام إلى طور سلام مستمر، وتقدّم متزايد، وبدأ التنظيم الإداري يظهر في أجهزة الدولة، فتشكل مجلس

(١) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص٣٢.
(٢) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص١١٣.
(٣) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص٣٣.

للشورى، وآخر للوكلاء، وذلك بموجب قانون يسمى "قانون تشكيل المقاطعات" فأعادت الحكومة النظر في التقسيمات الإدارية، وألغت اسم القضاء، والناحية، وأصبح التقسيم الجديد يطلق عليه اسم (حاكميّات) من الدرجة الأولى وحاكميات من الدرجة الثانية، وحاكميات من الدرجة الثالثة، وأطلق على المتصرف أو القائم مقام لقب(الحاكم الإداري)، وأصبحت منطقة عجلون حاكمية من الدرجة الثانية[١].

الجيش الأردني في حروب فلسطين

وبعد تأسيس الإمارة الأردنية وفد إليها أعداد كبيرة من أحرار العرب الّذين شكلوا فيما بعد حزب الاستقلال، الذي كان يهدف إلى مقاومة الاحتلال البريطاني بالسلاح[٢]، واتخذوا من شرقي الأردن وخاصة جبل عجلون قاعدة لهم، وذلك لصعوبة تضاريسها، وكثافة غطائها النباتي، وصعوبة اجتيازها، أو ضبطها من الناحية الأمنية، وقد شارك عدد من

(١) المصدر نفسه، ص١٣٩.

(٢) سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ص٦٩.

أبناء عجلون في دعم هذا الحزب وذلك بانضمامهم كأعضاء فيه ومن هؤلاء: راشد الخزاعي، وسليمان السودي، وسالم الهنداوي وتركي الكايد[١].

وفي (١١/ ١٠/ ١٩٢٧م) صدر قانون أردني جديد أطلق عليه اسم "النظام الجديد للتشكيلات الإدارية في حكومة شرقي الأردن" كما قُسمت إلى أربعة ألوية كان من بينها (لواء عجلون)، وكانت إربد مركزاً له، وكان هذا اللواء يمتد من نهر الزرقاء جنوباً إلى نهر اليرموك شمالاً، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقضية هي[٢]:

أ- قضاء إربد ب- قضاء عجلون جـ- قضاء جرش.

وفي عام (١٩٢٨م) ظهر القانون الأساسي للدولة كاستجابة طبيعية لإدارة البلاد التي أصبح يدير شؤونها حكومة بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين الذي بدّل من الفوضى نظاماً، وأوجد من التمزق كياناً واحداً، ووطد سلطان القانون[٣]، ووضع الخطط الكفيلة لتنظيم الإمارة، واستطاع أبناء البلاد من خلالها أن ينظموا إدارة شؤونهم بأنفسهم[٤]. ومن الجدير بالذكر أنّ الحدود الإدارية للأقضية الثلاثة التي ضمها لواء عجلون لم تستقر منذ صدور التشكيلات في سنة (١٩٢٨م)، فكثيراً ما استبعدت بعض القرى من قضاء لضمها إلى قضاء آخر، وقد ظل الأمر كذلك حتى سنة (١٩٤٠م) حيث استقرت الحدود الإدارية لهذه الأقضية[٥]. وقد امتازت الفترة الأخيرة من الدراسة (منذ العشرينيات من هذا القرن) بتذبذب المركز الإداري لمنطقة عجلون بين لواء وقضاء ومديرية ناحية ومن ضمنها جرش بطبيعة الحال[٦].

---

(١) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، ص٢١.

(2) Luke ،H. and Keith ،OP. Cit 421.

(٣) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص١٦.

(٤) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٢٠١.

(٥) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص٧٩.

(٦) الموسى وماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٢٤٥.

الرقم	الحاكم الإداري	المركز	الفترة التي استلم فيها
١.	علي نيازي التل	قائمقام	١٩٢١ – ١٩٢٣
٢.	محمد الحمود	قائمقام	١٩٢٤ – ١٩٢٦
٣.	خلف التل	قائمقام	١٩٢٧ – ١٩٢٩
٤.	محمود خالد الغرايبة	مدير ناحية	١٩٣٠ – ١٩٣٢
٥.	محمد علي الكردي	مدير ناحية	١٩٣٣ – ١٩٤١
٦.	محمود الظاهر	قائمقام	١٩٣٩ – ١٩٤١
٧.	عمران المعايطة	قائممقام	١٩٤٢ – ١٩٤٣
٨.	حسين سراج	قائمقام	١٩٤٣ – ١٩٤٥
٩.	علي سدو الكردي	قائمقام	١٩٤٤ – ١٩٤٥
٠	مفلح عوجان	قائمقام	١٩٤٥ – ١٩٤٧

عهد الملك طلال (أيلول ١٩٥١ – ١٩٥٢م):

بويع الملك طلال دستورياً على الأردن يوم (٦/ أيلول/ ١٩٥١م) لكن المرض لم يمهله كثيراً ولم يعطه الفرصة الكافية للاستمرار في الحكم فخلال الأحد عشر شهراً التي قضاها ملكاً حقق عدة إنجازات. يمكن القول إن أهمها على الإطلاق إصدار دستور جديد للأردن وذلك في مطلع عام ١٩٥٢م عندما صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الدستور برئاسة بهجت التلهوني الذي أنجز وزملاءه أعضاء لجنة الدستور الذي ما زلنا نحكم به للآن. إضافة إلى التوقيع على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الدول العربية وإنشاء ديوان المحاسبة وصدور قانون الخط الحجازي والاتفاق الجديد مع التابلاين.

ونتيجة للحالة المرضية التي كان يعاني منها الملك طلال وتمشياً مع مواد الدستور فقد اجتمع مجلس الأمة بجلسة مشتركة مع الوزارة بتاريخ ١١ آب ١٩٥٢م وقرر عدم قدرة الملك على الاستمرار في ممارسة سلطاته الدستورية، ولما كان الأمير الحسين لم يكمل بعد السن الدستورية لتوليه مقاليد الحكم فقد تشكل مجلس وصاية ضمّ كل من:

- عبد الرحمن الرشيدات.
- إبراهيم هاشم.
- سليمان طوقان.

وذلك لتسيير الأمور في البلاد ولحين بلوغ ولي العهد السن الدستورية ومن أهم القرارات التي اتخذها مجلس الوصاية المناداة بالأمير محمد بن طلال ولياً للعهد.

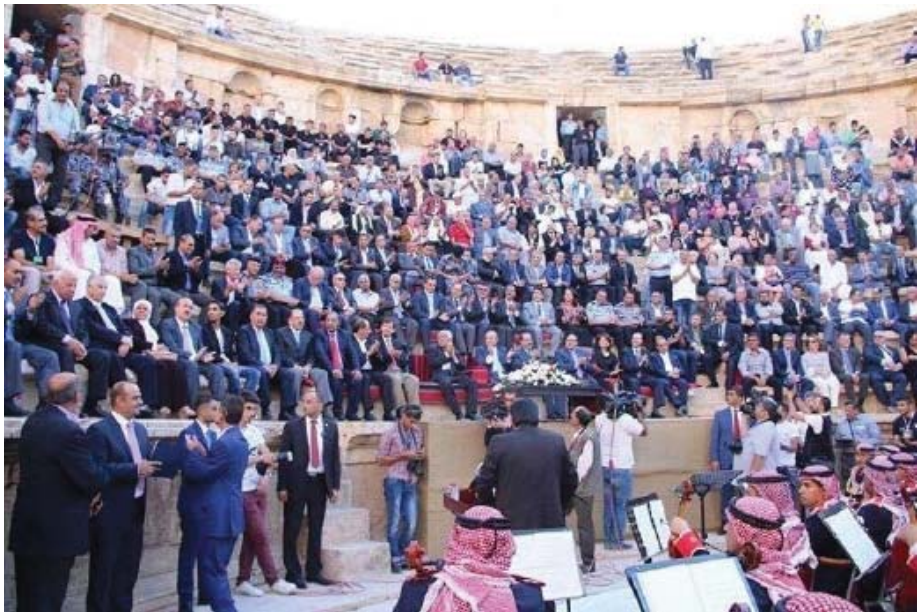

احتفالية الجرشيون بمئوية الثورة (٢٠١٦م)

عهد الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه ١٩٥٣ – ١٩٩٩م:

بويع الحسين ملكـًا دستوريـًا على الأردن يوم (٢/ أيار/ ١٩٥٣م)، وكانت الرسالة التي وجهها إلى أبناء شعبة في ذلك اليوم تدل على الأفكار والمبادئ التي يحملها ويهدف إلى العمل بوحي منها لخير الوطن وأهله ومما جاء في هذه الرسالة: "ألا وإنّ العرش الذي انتهى إلينا يستمّدُ قوته بعد الله – من محبة الشعب وثقته. وإنّي سأنّمي هذه المحبة وهذه الثقة، بخدمة الأمة ورعاية مصالحها، ورفعها فوق كل حساب واعتبار.. فأخذت العهد على نفسي مجانبة الراحة من أجلكم والعمل لخيركم والتضحية في سبيل إعزاز وطننا الغالي الذي له نحيا وفي سبيله نموت...".

واتّخذ الحسين أوّل قراراته بتشكيل الوزارة الأولى يوم (٥/ أيار/ ١٩٥٣م) برئاسة فوزي الملقي. وقال في كتاب التكليف السامي لهذه الحكومة: "عهدنا إليكم بتأليف حكومة جديدة على أسس جديدة. تقوم على تفهم حاجات شعبنا الأمين ورعاية مصالحة

وأمانيه... إننا نأمل أن تضعوا منهاجاً مفصلاً لبعث حركة إصلاح واسعة في الحقلين (الاجتماعي والاقتصادي) بحيث يشعر المواطنون أن الحكومات إنما تقام لخدمتهم

وتنظيم شؤون حياتهم ورفع مستواهم، لينعموا بالاطمئنان والحياة الكريمة.." هذه العبارات الّتي خطّها الملك الشاب، لم تكن منهاجاً لوزارة فوزي الملقي، أول وزارة في حياة الحسين.. ولم تكن خطة عمل في وزارة معينة، بل كانت قناعات الملك الذي حدد معالم الطريق الطويلة في الحكم والكفاح والنضال. فالأيام الأولى من عهد الحسين تحولت فيها هذه المناهج إلى تشريعات، أخذت طريقها مع الأيام في سلسلة التعديلات في قوانين أقرها مجلس الأمة في الحال. كما شرعت تفرج عن المعتقلين، وأخرجت من الوظيفة كبار الموظفين والحكام الإداريين ممن كانت تدور حولهم الأقاويل، والشبهات، وهكذا تبدلت الأمور من حال إلى حال، وحلت الحرية والانطلاق.

وتقدمت الحكومة بأول بيان لها توضح فيه سياستها إذ سمع الناس لأول مره حكومة تقول إنّها جاءت لتحكم وفقًا لرغبات الشعب وحاجاته ونالت الحكومة ثقة مجلس النواب بإجماع الأصوات. ولم تكن علاقات الأردن ببريطانيا أثناء ذلك بالطيبة ويعود ذلك إلى موقف بريطانيا من الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على الأردن. ورأى الحسين- رحمه الله- أن يهيب بالدول العربية أن تتقدم لمعاونة الأردن. وكتب الحسين بتاريخ ٥ تموز ١٩٥٤م إلى إخوانه ملوك ورؤساء الدول العربية وجاء في رسالته تلك: إنّ الأردن يشعر بحرقة ومرارة بالنسبة للتعديات الأخيرة، إذ إنه يقف وحيداً تجاه اليهود وهو يقدم في كل يوم أمثلة رائعة في الدفاع عن الخط الأول الذي يفصل العرب عن عدوهم... وإنّني أرى أنه من واجب الشقيقات العربيات أن تتنادى لمد الأردن بالدعم والعون المادي لتغطية نفقات الحرس الوطني وتعزيز قواه المحلية لسلامة هذا الوطن... ففي ذلك محافظة ودفاع عن كيانات الدول العربية جميعًا". وكان رد العرب مزيداً من الوعود التي سرعان ما ذهبت أدراج الرياح. لكن الحسين أراد أن يعيد الكرة في الاتصال بإخوانه ملوك

ورؤساء الدول العربية لعلهم يعمدون إلى معونة الأردن وفي أواخر كانون الثاني (١٩٥٦م) وجه رسالة إلى السعودية والعراق وسوريا ولبنان ومصر وأشار فيها إلى أنّ اليهود ينوون القيام بعدوان كبير على العرب وأنّ الواجب الوطني يقضي على العرب أنْ يدركوا مدى الخطر ويبادروا للدفاع عن تراثهم ومهد حضارتهم واقترح الحسين أن يجتمع المسؤولون العرب في عمان لمواجهة الأحداث المقبلة. وجاءت الردود من قادة العرب لم تتعد حدود التمنيات والتصريحات والوعود والعهود.

وشهد الأردن تطورا في مجالات الحياة كافة، ومن أهم أعمال الملك الحسين بن طلال رحمه الله: تعريب قيادة الجيش العربي بتاريخ (١/ ٣/ ١٩٥٦م)، وإنهاء خدمات الفريق كلوب باشا من منصبه، وإنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية في (١٦/ ٧/ ١٩٥٧م)، والاتحاد العربي بين الأردن والعراق في (٢٤/ ٢/ ١٩٥٨م).

النظرة الأردنية للسلام:

ظلّت جهود الأردن مستمرة من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، سلام يستند إلى قرارات الشرعية الدولية في عملية السلام، وظل يؤكد أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع بحيث لا يمكن أنْ يتحقق سلام عادل على مستوى المنطقة دون حل هذه القضية حلاً عادلاً؛ وذلك بضمان عودة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك استعادة سوريا لحقها في أرضها التي احتلت جرّاء حرب عام (١٩٦٧م) وفقـًا للقرار (٢٤٢) واستعادة لبنان لسيادته، وحقه في أرضه بموجب قرار مجلس الأمن (٤٢٥).

الجيش الأردني على أسوار القدس (١٩٤٨م)

إن الفَهم الأردني للأمن الشامل في الشرق الأوسط يؤكد حتمية إيجاد حلول عادلة وشاملة لقضايا اللاجئين، والقدس، والحدود والاستيطان، والسيادة والمياه وهي جميعاً قضايا ذات أبعاد طبيعية إقليمية تتجاوز إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المباشر. وقد رأى الحسين أنّ السلام " ليس مجرد شعار يرفع، بل نمط الحياة الهادف إلى تنمية موارد الإنسان وفتح الباب للبشر نحو فضاء من الأمل الحقيقي، وهو باب لحرية الإنسان واحترام حقوقه في الحياة الآمنة الكريمة"، وظل يؤكد دوماً أنّ السّلام بالنسبة للأردن هو خيار استراتيجي وعالمي كما هو خيار أشقائه العرب، وأنّ السّلام الذي يريده وسعى إليه هو السلام العادل الدائم الذي يشمل جميع المسارات ويقوم على الحق والعدل ويستند إلى الشرعيّة والمواثيق الدوليّة، من إيمان راسخ وقناعة عميقة بأن السلام هو السبيل الآمن والاستقرار والتنمية.

عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بن طلال (١٩٩٩م)

أدّى جلالة الملك عبد الله الثاني اليمين الدستورية ملكـًا على الأردن أمام مجلس الأمة في جلسة عقدت برئاسة رئيس المجلس زيد الرفاعي وبحضور هيئة الوزارة يوم (٧/ شباط/ ١٩٩٩م). وخلال عهده الميمون تشكلت اثنتا عشرة حكومة هي:

١. حكومة عبد الرؤوف الروابدة (١٩٩٩–٢٠٠٠)؛ ورفعت هذه الحكومة شعار "على قدر أهل العزم".

٢. حكومة علي أبو الراغب (٢٠٠٠–٢٠٠٣)؛ وقد رفعت هذه الحكومة شعار "الأردن أولاً".

٣. حكومة فيصل الفايز (٢٠٠٣–٢٠٠٥)؛ وقد رفعت هذه الحكومة شعار "التنمية السياسية والإدارية".

٤. حكومة عدنان بدران (٢٠٠٥-٢٠٠٥).

٥. حكومة معروف البخيت (٢٠٠٥).

٦. حكومة نادر الذهبي (٢٠٠٧).

٧. حكومة سمير الرفاعي (٢٠٠٩).

٨. حكومة معروف البخيت (٢٠١١).

٩. حكومة عون الخصاونة (٢٠١١).

١٠. حكومة فايز الطراونة (٢٠١٢).

١١. حكومة عبدالله النسور (٢٠١٣).

١٢. حكومة هاني الملقي (٢٠١٦).

مجلس الوزراء الأردني

وتمثل فلسفة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وفكره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الحكم مرجعيّة ومنطلق لسياسة الأردن المعاصر الداخلية والخارجية، لأنّ هذه الفلسفة تنطلق من خلفيات تاريخيّة وحضاريّة وثقافيّة وأيديولوجية، بهدف إيجاد حالة

من الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى المواطن الأردني الفرد. وتتجسد فلسفة الملك عبد الله الثاني في الحكم والسياسة بالخطاب السياسي الذي يلقيه في مختلف المناسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يتضمنه هذا الخطاب من مفاهيم ومصطلحات ورؤى وأفكار وتصورات وآمال وتطلعات. وذلك ضمن الدوائر الثلاث الرئيسة التي تشكل الأطر العامة للفكر السياسي للملك عبد الله الثاني: الدائرة الوطنية، والدائرة العربية – الإسلامية، والدائرة الدولية – العالمية. مع التركيز على الدائرة الوطنية التي تنطلق من إرث حضاري تاريخي وضع أسسه وبنى قواعده الملك المغفور له بإذن الله الملك الحسين، ليتولى الملك عبد الله الثاني إعادة تنميته وتطويره برؤى عصريّة متميزة للانطلاق به نحو المستقبل بوصفه مركزاً لعملية تنموية محددة الأهداف واضحة الأبعاد (المواطن – الشعب). وبالتالي فإن بناء أردن قوي أساس هذا الانطلاق نحو الدوائر الأخرى والتفاعل بإيجابية تامة مع كل ما يطرح ضمنها من قضايا وطروحات نظرية وعملية. وهكذا فإن فلسفة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين تركز على تهيئة المواطن – الفرد، وما يحيط به من ظروف خاصة وعامة ليكون قادرًا على محاكاة الآخر.

وكان لتربيّة المغفور له بإذن الله الملك الحسين أعمق الأثر في تشكيل الفكر السياسي لدى الملك عبد الله الثاني إذ تعلّم من مدرسة الحسين السلوك المتزن الذي أهّله ليكون علمـًا بارزاً في أسس الحكم والسياسة، فالدارس والمتفحص للخطاب السياسي (الخطب، الأحاديث، التصريحات، اللقاءات التلفزيونية، المقالات) يصل إلى نتيجة مفادها إن الملك عبد الله الثاني صاحب فلسفة وفكر ورأي سديد وذو قدرة عالية على الانفراد والتميّز إضافة إلى أنّه صاحب بصيرة نافذة نتلمسها من خلال طموحاته في التحديث والتغيير الذين أصبحا شعاراً تمتاز به الأردن. ففي كتاب التكليف السامي الذي عهد به جلالة الملك عبد الله الثاني لرئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب بتاريخ (١٩/ ٠٦/ ٢٠٠٠م) يقول "إنّ الجهاز الإداري للدولة بحاجة ماسة إلى التطوير والتحديث على أسس علمية عصرية

وإعادة هيكلته بحيث يتناسب مع طموحات الوطن في النمو والازدهار" كما قال جلالته في كلمته بالمؤتمر البرلماني الثالث بعد المئة (أيار/ ٢٠٠٠م): "فالتغيير يكفل لنا النجاح ويجعل منا أملاً للأجيال الشابة".

وإضافة إلى مدرسة الحسين السياسية نجد أنّ لجلالة الملك عبد الله الثاني ميزات فريدة جعلته قادراً على التأثّير في الآخرين، وبالتالي تحقيق أهداف عامة للشعب الأردني وللأمتين العربية والإسلامية (الصفات الشخصية والمواهب والقدرات) وتظهر مثل هذه الميزات بوضوح من خلال القدرة العالية على التخطيط ووضع التصورات لمناحي الحياة ومتطلباتها كافة. فالرؤى والأفكار الشمولية التي يطرحها الملك عبد الله الثاني أمام الحكومة الأردنية تعد منهاج حياة ودليل عمل واضح أمام أفراد الحكومة كل في وزارته ومؤسسته ونتائج ذلك على أفراد الشعب الأردني.

ويمكننا دراسة فكر الملك عبد الله الثاني وفلسفته في الحكم من خلال عدد من المداخل والأبعاد التي يمكن حصرها بالآتي:

١. المكانة السياسية والتاريخيّة والدينيّة التي يمثلها آل هاشم الأطهار في المنطقة العربية وبالذات فيما يتعلق بالنظام السياسي العربي المعاصر وما يرافق ذلك من تقدير وحب وولاء للهاشميين من أبناء الأردن ومن أبناء العروبة والإسلام ثانيـًا ومن مكانة الهاشميين عالميـًا ثالثـًا. ولم يأت ذلك من فراغ بل نتيجة تضحيات آل البيت الكرام منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا مركزين على المرحلة المعاصرة منذ تفجير الثورة العربية الكبرى وإطلاق رصاصتها الأولى على يد الشريف الحسين الأول والملك عبد الله الأول والملك طلال والحسين الثاني رحمهم الله جميعـًا وأسكنهم فسيح جنانه وصولاً إلى الملك عبد الله الثاني أدام الله عزه وحكمه وسدد على طريق الخير والفلاح خطاه، فهذا الرصيد بكل ما يعنيه من دروس ومؤشرات يُعدُّ منطلقـًا مهمًا للقيادة والحكم في الأردن.

٢. مدرسة الحسين الباني، وقد اتخذ الملك عبد الله الثاني من والده قدوة له في كل جوانب حياته العامة والخاصة وخصوصـًا ما يتعلق بالحكم والفلسفة العامة في السياسة، إضافة إلى ما يتمتع به شخصيـًا من خصائص نجملها بما يلي:

أ. الجانب الديني المتمثل بالإيمان بالله سبحانه وتعالى

ب. الأخلاق الاجتماعية المتمثلة بالصدق والالتزام والذكاء والفطنة واللباقة والشجاعة والحزم والعزيمة الصلبة والإرادة والكرم والمرونة.

ت. المواهب الإبداعية التي تتجلى في الأفعال قبل الأقوال.

ث. التأكيد على وحدة المجتمع الأردني بغض النظر عن الأصول والمنابت من أجل التأكيد على الوحدة الوطنية.

ج. يدرك بعناية فائقة لعبة التناقضات السياسية وعملية التوازن بين القوى السياسية الدولية، ويحدد بدقة موقفًا واضحًا إزاء كل ذلك.

ح. رجل سلام وأمن. فكان ذلك عنواناً لمدرسة الحسين السياسية والنضالية وفلسفته الفكرية التربوية الإنسانية.

إن التزام القائد بهذا المنهج الواضح عُبّرَ عنه بدقةٍ بسياساته وخططه المستقبلية وعليه أخذت معالم الفكر السياسي للملك عبد الله الثاني وفلسفته في الحكم تتضح من خلال:-

أولاً: المحافظة على الجوهر العام للنهج الذي حدده ووضع أسسه جلالة الملك الحسين المغفور له بإذن الله. وعبّر عن ذلك بقوله: "أعتقد أنّ أوّل شيء تعلمته من المغفور له كان عدم الاستسلام قطّ. والامتناع عن قول لا. كان يملك الشجاعة وكان مثالاً لنا كلنا وقد تعلمنا منه ذلك خلال حياتنا لا شيء يضايقني أكثر من قول لا يمكن القيام بهذا، إذ لا بد من وسيلة للقيام به والمطلوب هو التصميم والشجاعة على القيام به".

ثانياً: الاستمرار في مواصلة مسيرة التنمية والتحديث للمجتمع الأردني وصولا إلى مستوى الدولة العصرية المزودة بالعلم والمعرفة والمالكة لأسباب القوة والمنعة الذاتية لتأخذ مكانتها اللائقة بين الدول المتقدمة وفي ذلك يقول:

- "لقد كان موضوع التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادنا الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص وإيجاد المناخ الاستثماري الجاذب وتوفير البنى التحتيّة ومعالجة موضوع المديونيّة على رأس أولوياتنا وأهدافنا الوطنية".
- "سنواصل خطواتنا لإعادة هيكلة الإدارة وتحديثها والقضاء على البيروقراطيّة، وتحديث الإجراءات وتبسيطها والعمل بأسلوب مؤسّسي تسوده روح الفريق الواحد".

ثالثاً: تعميق أسس المشاركة الديمقراطيّة القائمة على التعدديّة ومحاورة المعارضة ومشاركتها في تسيير دفة الحكم.

رابعًا: التركيز على الجوهر العام لاستقرار منطقة الشرق الأوسط المتمثل بالسلام الذي ترضى عنه الأجيال وتدافع عنه، وهذا السلام لا بد أن يرتكز على القضية المركزية التي تشكل محور السلام.

خامسًا: العمل الإيجابي مع الدول العربية من أجل العمل العربي المشترك وخدمة القضايا العربية مع تشجيع الجهود كافة والاندماج والوحدة العربية مع ضرورة المرونة واستمرار التحرك والتفاعل مع الدول العربية.

سادسًا: الاسهام في سبل حفظ السلام والأمن الدوليّن وتنمية علاقات الدولة الأردنية مع الدول الصديقة في كل المجالات وذلك من خلال الانفتاح على الشعوب المحبة للسلام كافة وبما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية ويحقق الأمن والاستقرار للشعب الأردني.

الملك عبدالله الثاني يزور جرش

سابعًا: الوسطية وعدم الانحياز وذلك من خلال الدفاع عن المبادئ الإنسانية وعدم الانحياز والتبعّية لأي جهة كانت.

ثامنًا: الاستقلاليّة في اتخاذ القرار السياسي وارتكازه على المصالح العليا للأردن.

وعلى الرغم من استئناف الحياة الديمقراطية عام (١٩٨٩م) وترخيص الأحزاب السياسية عام (١٩٩٢م) وإتاحة الحريّة والتعدديّة السياسيّة والفكريّة استمرت النقابات المهنية بممارسة دور سياسي فاعل فاق إلى حد كبير دور الأحزاب السياسية وغطّى عليه. كما أن تجربتها المهنية والسياسية ولدّت لدى القائمين عليها بأن النقابات المهنيّة تمثل إطاراً للنخب السياسية وأنّ وجود الأحزاب السياسية ليس بديلاً عنها في ممارسة العمل السياسي كما أنّ غياب الأحزاب السياسيّة لفترة طويلة وسيادة الأحكام العرفية قد ضخّم لدى النقابات المهنية شعورها بمركزيّة دورها في الشأن السياسي المحلي والقومي مما أخلّ بالتوازن بين دوريها المهني والسياسي لصالح الأخير.

تطور الحياة الديمقراطية في الأردن:

الديمقراطيّة بمفهومها البسيط هي: حكم يقيمُهُ الشّعبُ وتكون فيه السلطة مناطةً بالشّعب يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر. وغالبًا ما نستخدم كلمتي الديمقراطيّة والحريّة وكأنهما تعنيان الشيء نفسه، لكنهما في الواقع ليستا كذلك: فالديمقراطيّة هي مجموعة أفكار ومبادئ عن الحريّة، وتتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات تشكل الإطار المؤسّسي لمفهوم الحرية. ومن الناحية الإجرائيّة هناك ديمقراطية مباشرة يشارك من خلالها المواطنون في اتخاذ القرارات العامة كما كانت عليه الحالة في دول المدن الإغريقيّة والذي يمكن تطبيقه الآن على مجموعات صغيرة العدد ضمن مؤسسات المجتمع المحلي المدني. وهناك الديمقراطيّة غير المباشرة أو الديمقراطيّة التمثيليّة التي ينتخب بها المواطنون وكلاءً أو نوّابًا عنهم لاتخاذ القرارات السياسيّة وسن القوانين وتحقيق المصلحة العامة للدولة والمواطنين. ورغم تعدد تعاريف الديمقراطية واختلاف مداخل دراستها ومناهجها وعدم اتفاق علماء السياسة على تحديد المكونات الأساسية لها، إلا أنّ هنالك ركائز رئيسة لمفهوم الديمقراطية تحظى باتفاق كبير

وهي: مبدأ سيادة الشعب، (الأمة مصدر السلطات)، الحرية، المساواة، رضى المحكومين، حكم الأغلبية، ضمان حقوق الأقلية، المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة، ضمان حقوق الإنسان الأساسيّة، القيود الدستورية على الحكومة، سيادة قيم التسامح، والتعاون والتراضي وحكم القانون. هذه الركائز مجتمعة، تجعل من الديمقراطيّة أداة من أجل إدارة الصراع وحل الخلاف وتسوية النزاعات بالطرق السلميّة بعيداً عن العنف والتعصب واضطهاد الآخرين.

ديمقراطيّة الدستور الأردني لعام (١٩٥٢م):

يمكن القول بأنّ الدستور الأردني تضمن الركائز الأساسيّة للديمقراطية الليبراليّة حيث كفل مبادئ الحريّة والمساواة وحكم القانون واستقلاليّة القضاء. فقد كفل الدستور الأردني الحريّة الفرديّة وأعلى من شأنها حيث نصّت (المادة ٧) على أن "الحريّة الشخصيّة مصونة" كما تكفّل مواد الدستور الأخرى ضمان حرية التنقل والمسكن والمُلكية الخاصة والتعبير وتأليف الجمعيات والأحزاب.

وبخصوص المساواة، فقد نصّت (المادة ٦) من الدستور على أنّ "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإنْ اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين". وأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، وجاء نص (المادة ٢٢) ليوضح إنّ لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة. وعليه ضمن الدستور أن يتمتع جميع المواطنين بالمساواة السياسية والقانونية وفي فرص التعليم والعمل والإقامة وكل ما شأنه أنْ يكرّس المساواة الحقيقية بين المواطنين.

أمّا فيما يتصل بمبادئ السيادة الشعبية، وحكم الأغلبية وضمان حقوق الأقليات، فقد نصت مواد الدستور على أنّ نظام الحكم نيابي، وأنّ الأمة هي مصدر السلطات وأنّ الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية (المواد ١، ٢٤، ١٤) على التوالي.

أمّا فيما يخص القيود الدستوريّة على الحكومة ومبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، فقد أعطى الدستور مجلس النواب حق طرح الثقة بالحكومة وحق توجيه الأسئلة والاستجواب والاتهام للوزير أو للوزراء مجتمعين ونص كذلك على مبدأ استقلال القضاء وكلُّ ذلك من خلال الفصل المرن بين السلطات لتجنب تركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية.

تطور الحياة النيابيّة والديمقراطيّة في الأردن:

تشكل الممارسة الفعليّة والتطبيق العملي لمبادئ النظريّة الديمقراطيّة الواردة في الدستور المعيار الأهم للحكم على التجربة الديمقراطيّة، إذ لا يكفي أنْ يتم تضمين الدستور خطاباً ديمقراطياً شكلا دون أنْ يتم ترجمة هذا الخطاب إلى واقع عملي معاش وملموس. فالعبرة في التطبيق والالتزام بالمعايير الديمقراطية ونصوص الدستور وليس التوقف عند النص. عليها وباعتبار أنّ نظام الحكم في الأردن هو نظام (نيابي- ملكي-

وراثي)، وتغدو دراسة تطور الحياة النيابيّة أمراً ضرورياً حتى نتمكن من تقييم الأداء الديمقراطي للدولة الأردنية. لذلك سوف يتم دراسة تطور الحياة الديمقراطيّة في الأردن من خلال إلقاء الضوء على تطور الحياة النيابية والتي بدورها سوف يتم تقسيمها إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى (١٩٢١ - ١٩٤٦):

اتسمت الفترة ما بين (١٩٢١–١٩٢٨) بعدم وجود دستور للإمارة وبغياب المجالس التشريعيّة، حيث رفضت سلطات الانتداب وضع دستور ولم توافق على إنشاء هيئة تشريعيّة واكتفت بالسماح للأمير بتعيين مجلس شورى الذي تم إلغاؤه عام (١٩٢٧م). ومع ذلك فقد اختطّ الملك عبد الله الأوّل خطّاً سياسياً متسامحاً ينسجم مع طبيعته الشخصيّة ومع بساطة تركيب المجتمع الأردني، واعترف بالتعدديّة السياسية حيث أتاح الفرصة لأعضاء حزب الاستقلال للمشاركة في الحياة السياسيّة ومع صدور القانون الأساسي لعام ١٩٢٨، تم التشريع لإجراء انتخابات وصدر أوّل قانون انتخاب والذي بموجبه تم انتخاب المجلس التشريعي الأوّل والذي انعقد بتاريخ (٢/ ٤/ ١٩٢٩) وكان عدد أعضائه (١٦) عضواً ورئيسه حسن خالد أبو الهدى (الدجاني والدجاني ١٩٩٣).

وبموجب القانون الأساسي كان المجلس يفتقد إلى صلاحيات رقابيّة حقيقية ولم تتعدَ مهامه الفعلية تقديم النصح والرأي للحكومة التي كان أعضاؤها أعضاء في المجلس التشريعي دونما انتخاب. كما تم انتخاب أعضاء هذا المجلس على مرحلتين: ينتخب بها المواطنون عدداً من المرشحين الذين يقومون بدورهم بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي. ولم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية وتم حله في (٩/ شباط/ ١٩٣١م). الفترة الممتدة من (١٩٣١–١٩٤٧) شهدت انتخاب أربعة مجالس تشريعية هي المجلس التشريعي الثاني (١٩٣١ - ١٩٣٤)، المجلس التشريعي الثالث (١٩٣٤ -١٩٣٧)، المجلس التشريعي الرابع (١٩٣٧-١٩٤٢)، المجلس التشريعي الخامس (١٩٤٢-١٩٤٧).

وباستعراض الحياة الديمقراطية والبرلمانيّة في هذه الفترة يتّضح أنّه لم يكن هناك ديمقراطية حقيقية لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي – التطبيقي. فمن ناحية كان الدستور الأوّل لعام (١٩٢٨) دستوراً انتدابيّاً لم يجعل الأمة مصدر السلطات

وركز السلطة بيد الانتداب والأمير وأضعف المجلس التشريعي (راجع القانون الأساسي). كما يلاحظ أيضاً أنّ السلطة التشريعيّة كانت تسمى بالمجلس التشريعي، مدته ثلاث سنوات، عدد أعضائه (١٦) بما فيهم أعضاء المجلس التنفيذي، لم يتكون من نظام المجلسين ولم يُعطَ سلطة حقيقية، لذا فقد اتفق المراقبون على وسم هذه المرحلة بمرحلة الديمقراطيّة العفويّة نظراً لطبيعة الدور والنهج الذي مارسه الأمير عبد الله في الحكم.

المرحلة الثانية (١٩٤٧ - ١٩٦٧):

تعدّ هذه الفترة من أكثر فترات تاريخ الأردن السياسي حساسية واضطراباً جمعت المتناقضات وشهدت الكثير من الأحداث السياسية بحيث يمكن اعتبارها سنوات تأسيسية تركت بصماتها على تطور الحياة السياسية (الحزبية منها والنيابية) للسنوات التي تلتها. فقد شهدت هذه الفترة الأحداث السياسية المحلية والعربية التالية: استقلال الأردن وصدور دستور (١٩٤٧م)، الحرب العربية الإسرائيلية وقيام دولة إسرائيل (١٩٤٨م)، وحدة الضفتين عام (١٩٥٠م) "استشهاد الملك عبد الله الأول وتسلم الملك طلال السلطات الدستورية وصدور دستور (١٩٥٢م)، اعتلاء الملك حسين العرش عام (١٩٥٣م)، ثورة الضباط الأحرار في مصر، حلف بغداد، حرب السويس، أزمة نيسان (١٩٥٧م) في الأردن وحل الأحزاب وإعلان الأحكام العرفية، الوحدة المصرية السورية، الوحدة الأردنية – العراقية، قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام (١٩٦٤م)، وحرب هزيمة (١٩٦٧م). ويمكن تقسيم هذه الفترة الحرجة إلى فترتين متمايزتين جمعهما بعض التشابه وفصل بينهما الكثير من الاختلاف، الفترة الأولى هي من عام (١٩٤٧-١٩٥٧) والتي تميزت بازدهار الحياة الديمقراطية والحزبية والبرلمانية، حيث شهدت المملكة مجالس نيابية. أما الفترة الثانية الممتدة من (١٩٥٧-١٩٦٧) فأهم ما يميزها هو تراجع مستوى الحريات العامة، حظر

الأحزاب السياسية وتطبيق الأحكام العرفية لفترة من الوقت، وشهدت انتخاب المجالس النيابية الثلاثة اللاحقة منذ (١٩٦١–١٩٦٦).

لقد

أدى ذلك التزاحم السياسي الداخلي والعربي والدولي إلى تأزيم الوضع السياسي للأردن، فإضافة إلى ما سبق ذكره من أحداث، شهدت تلك الفترة بداية دخول النفوذ الأمريكي إلى المنطقة إما عن طريق المساعدات التي مثلها برنامج ترومان (النقطة الرابعة) أو من خلال الدعوة لإقامة الأحلاف العسكرية التي كانت تطرحها بريطانيا أولاً (حلف بغداد) والولايات المتحدة ذاتها لاحقًا (مبدأ أيزنهاور). وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع تتفاعل عبر الحدود السياسية بين الدول حيث ساد تداخل الأفكار مع تداخل السياسات والحراك الجماعي، فمن تبني سياسة الاستقلال الناجز إلى سياسة رفض الأحلاف إلى سياسة الوحدة. وكلها موضوعات أسهم الاختلاف بالرأي الرسمي العربي حولها في إذكاء نوع من الحرب العربية الباردة دخلت بموجبه المنطقة في الصراع الدولي من أوسع أبوابه. ترافق مع ذلك اشتداد قوة تيار الحركة القومية العربية الذي سيطر على الشارع العربي والخطاب

السياسي العربي. وكان لا بد أن تنعكس هذه التطورات والتفاعلات بظلالها على الأوضاع السياسية الأردنية ووقع الحياة البرلمانية والحزبية فيها، وهو الأمر الذي كان بالفعل.

وعلى مسار الحياة النيابية فقد جرت انتخابات مجلس الأمة الأردني الأول (١٩٤٧ – ١٩٥٠) بموجب دستور (١٩٤٧م) وقانون الانتخاب الجديد الذي أناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك وأخذ بنظام المجلسين حيث جعل عدد أعضاء مجلس النواب عشرين نائبًا، وعدد أعضاء مجلس الأعيان عشرة أعيان وتم تحديد مدة المجلس بأربع سنوات. وقد تولى هذا المجلس تعديل قانون الانتخاب ليتناسب مع الوضع القائم بعد وحدة الضفتين.

مجلس الأمة الأردني الثاني (١٩٥٠-١٩٥١) جاء بعد إقرار الوحدة بين الضفتين وأجريت الانتخابات في الضفتين لتأليف مجلس نواب موحد يضم أربعين نائبًا نصفهم من الضفة الشرقية والنصف الآخر من الضفة الغربية كما ضوعف عدد أعضاء مجلس الأعيان ليصبح عشرين عضواً. وتولى هذا المجلس إقرار مشروع وحدة الضفتين. وتم حل هذا

المجلس بعد مرور سنة على انتخابه لفقدان التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية ولاعتراض المجلس على مشروع الموازنة (أبو غنيمة ١٩٩٨) فاسحًا المجال لمجلس الأمة الثالث (١٩٥١-١٩٥٤). الذي تم حلّه في (٢٣/ حزيران/ ١٩٥٤) تجنبًا لتعرض الحكومة لقرار حجب الثقة من قبل المعارضة. ويعدّ إصدار دستور (١٩٥٢م) أهم إنجاز لهذا المجلس.

أما مجلس الأمة الرابع (١٩٥٤-١٩٥٦) فقد قاد معارضة انضمام الأردن لحلف بغداد وقامت حكومة سعيد المفتي بحل هذا المجلس الذي كان عرضة للانتقاد بسبب عدم الثقة بنزاهة العملية الانتخابية التي أشرقت عليها حكومة توفيق أبو الهدى، وتمت الدعوة لانتخابات جديدة. على إثر نتائج هذه الانتخابات التي جرت في ٢١/ تشرين أول/ ١٩٥٦ والتي فازت بها أحزاب المعارضة تشكل مجلس الأمة الخامس (١٩٥٦-١٩٦١) وشكلت أحزاب المعارضة الحكومة برئاسة سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي الذي شكل حكومة ائتلافيه ضمت مجموعة البعثيين والشيوعين لتكون أول وزارة حزبية في تاريخ المملكة. في عهد هذا المجلس حصلت المحاولة الانقلابية وأزمة نيسان ١٩٥٧ والتي أدت بدورها إلى حظر الأحزاب السياسية.

المجلس النيابي السادس (١٩٦١-١٩٦٢): شهد هذا المجلس تعديل قانون الانتخاب ليصبح عدد النواب ستين والأعيان ثلاثين وتم حل هذا المجلس بعد سنة من انتخابه إثر تشكيل حكومة وصفي التل الذي لم يرغب بالإبقاء على مجلس ثلث أعضائه نجحوا بالتزكية ولم يحظ برضى المواطنين (أبو غنيمة ١٩٩٨). وتمت الدعوة لانتخابات جديدة حيث تشكل مجلس الأمة السابع (١٩٦٢-١٩٦٣) عبر انتخابات حرة، وشهد تنامي المعارضة السياسية العلنية للحكومة والمطالبة بإعادة تنظيم الحياة الحزبية. وبسبب عدم منح الثقة لحكومة سمير الرفاعي تم حل هذا المجلس

بتاريخ (٢١/ ٤/ ١٩٦٣)، تمت الدعوة لانتخابات جديدة تشكل على إثرها مجلس الأمة الثامن (١٩٦٣-١٩٦٦) الذي جاء في أجواء من المظاهرات والمسيرات والاعتقالات وضعف نسب المشاركة في الاقتراع ونجاح واحد وعشرين نائبًا بالتزكية. انتهى هذا المجلس بالحل ليفسح المجال لتشكيل مجلس الأمة التاسع عبر انتخابات (١٩٦٧م).

تشير النظرة التقييمية لهذه التجربة إلى تذبذب في الممارسة الديمقراطية الفعلية وتباين بين الدستور والتطبيق، فمن ناحية تعدّ الترتيبات القانونية الواردة في دستوري (١٩٤٧م) و(١٩٥٢م) أكثر ديمقراطية وليبرالية من مثيلاتها في دستور (١٩٢٨م). وقد تضمن دستور (١٩٥٢م) جملة من المبادئ الديمقراطية المتقدمة التي تجعل منه دستوراً متميزاً في العالم العربي. أما من ناحية الممارسة الفعلية فقد شهدت فترة الخمسينيات ما يمكن اعتباره أفضل مرحلة ديمقراطية في تاريخ الأردن من حيث الحريات العامة والنشاطات الحزبية والعلاقة بين السلطات والتطبيق الأمين لنص الدستور وروحه عكستها بشكل دقيق تجربة حكومة سليمان النابلسي. غير أن هذه التجربة الديمقراطية الرائدة لم تتمكن من تجذير نفسها في الحياة السياسية الأردنية نتيجة كثير من العوامل الأمر الذي أدى إلى تراجع في الممارسة الديمقراطية خصوصًا بعد حظر نشاط الأحزاب السياسية.

المرحلة الثالثة (١٩٦٧-١٩٨٩):

تمثل هذه المرحلة غياب الحياة النيابية وسيادة قانون الطوارئ والأحكام العرفية. فبسبب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وتوتر الأوضاع الأمنية بات من المتعذر إجراء انتخابات نيابية في الضفة الغربية لذا تم التمديد لمجلس النواب التاسع عدة مرات إلى أنّ تم حلّه في (٢٣/ ١١/ ١٩٧٤م). ولملء الفراغ السياسي الناشئ عن غياب الحياة النيابية، تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري في (٢٠/ نيسان/ ١٩٧٨م) لمدة سنتين، حيث

استمرت هذه التجربة مدة ست سنوات في ثلاث دورات متتالية. وقد عين عن لواء جرش في المجلس الاستشاري د. محمد أحمد محمد الربيع في الفترة (١٩٧٨-١٩٨٢م)، وسنة (١٩٨٢م) عين السيد عيسى العابد الريموني والواقع أنّه لا يمكن اعتبار المجلس الاستشاري بديلاً عن مجلس النواب، لأن أعضاءه جاءوا عن طريق التعيين وليس الانتخاب الحر المباشر، كما أنّ صلاحيات المجلس كانت محدودة جداً ولم تتعدَّ الدور الاستشاري. ومن أجل إجراء تعديلات دستورية في (المادة ٧٣) من الدستور تمت دعوة مجلس الأمة التاسع المنُحل للانعقاد وإجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الانتخابية وأن يتولى أعضاء مجلس النواب انتخاب نواب لملء المقاعد الشاغرة في الدوائر التي يتعذر إجراء انتخابات فيها استمر هذا المجلس الذي سمي العاشر- رغم أنه امتداد للتاسع- حتى (٠٣/ ٧/ ١٩٨٨م).

من الواضح أنّ هذه المرحلة تشكل مرحلة التراجع الحقيقي في الممارسة الديمقراطية إذ بقيت الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ هي سيدة الموقف، كما أنّه لم يتم إجراء انتخابات نيابية عامة ومباشرة منذ (١٩٦٧م).

المرحلة الرابعة (١٩٨٩):

تعرف هذه المرحلة بمرحلة التحول الديمقراطي أو استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن فهي تأتي ضمن سياق تطورات إقليميّة ودوليّة في مجال التحولات الديمقراطيّة والإصلاحات السياسيّة وذلك ضمن إطار الموجه الثالثة" من التحول الديمقراطي.

ومن الصعوبة بمكان تحديد الأسباب المباشرة التي أدّت إلى هذا التحول الديمقراطي في الأردن. ومع ذلك فإنّه عادة ما يتم الربط بين هذا التحول ومجموعة من العوامل الداخلية والخارجية السياسية منها والاقتصادية تشكل مجتمعة عوامل تفسير هذه التغييرات.

ففي مجال العوامل الداخلية السياسية يمكن اعتبار قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية سبباً من أسباب استئناف الحياة الديمقراطية وبصدور هذا القرار زالت العوائق القانونية والإجرائية أمام إجراء الانتخابات النيابية العامة. ونظراً لوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي كان من الصعوبة بمكان إجراء الانتخابات، وبصدور قرار فك الارتباط والتعديلات التي طرأت على قانون الانتخاب، أصبح مجلس النواب الأردني يتكون من أعضاء ممثلين عن الضفة الشرقية فقط وهو الأمر الذي يمكّن من إجراء الانتخابات.

العامل الآخر المفسر للتحول الديمقراطي يتمثل في ما بات يعرف بـ (هبة نيسان) أو أحداث الشغب والاحتجاجات التي بدأت في مدينة معان جنوب المملكة ثم امتدّت لتشمل مدناً ومناطق أخرى تعبيراً عن رفض قطاعات من الشعب الأردني لسياسات الحكومة الاقتصادية وتذمرها من أزمة الاقتصاد الخانقة التي ألمت بالبلاد. وقد طالب القائمون على

تلك الاحتجاجات باستقالة حكومة زيد الرفاعي واتهموها بالفساد كما طالبوا أيضاً باستئناف الحياة النيابية والحزبية.

أمّا فيما يخص العوامل الداخلية الاقتصادية، فقد تمثلت بانخفاض قيمة الدينار الأردني، والكشف عن حجم التضخم للمديونية وارتفاع أسعار السلع إضافة إلى فشل السياسات الحكومية المالية والنقدية الانكماشيّة في معالجة هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية من خلال هبة نيسان.

وبالنسبة للعوامل الخارجية، فيمكن اعتبار انهيار الاتحاد السوفياتي ونُظم الحكم الديكتاتوريّة في شرق أوروبا عاملاً من عوامل التحول الديمقراطي في مناطق كثيرة من العالم ومن ضمنها الأردن. فقد أدّى هذا الانهيار السريع والمفاجئ إلى صعود الديمقراطية وحقوق الإنسان وقدرة الشعوب على تغيير أنظمة الحكم الشموليّة إلى موقع القمة في الاهتمام الدولي. تضافر مع ذلك وتزامن معه التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات والتي مكنت العالم من مشاهدة هذه التحولات ونقلت إليهم صوراً حيّه عن قدرة الشعوب على التغيير مما ولد القناعة والثقة لدى شعوب كثيرة بإمكانية المحاولة لإحداث التعبير.

ومن ضمن العوامل الخارجية أيضاً ما يتصل بالتغييرات الحاصلة في البيئة الإقليمية وتحديداً في مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام (١٩٩١م) ودخول العرب في مفاوضات تسوية مع إسرائيل، مما أتاح الفرصة للالتفات لإصلاح الشؤون الداخلية ولا سيما ما يتصل منها بالديمقراطية.

وبغض النظر عن السبب المباشر لاتخاذ قرار استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن، فقد شهدت المرحلة منذ عام ١٩٨٩ تطورات ديمقراطية إيجابية وعميقة – نابها بعض التراجع والضمور لفترة من الوقت ثم ما لبثت أن استعادت قوة الدفع الذاتية والموضوعية، وخلال هذه المرحلة انتخبَ الأردنيون أربعة مجالس نيابيّة من مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣) والثاني عشر (١٩٩٣-١٩٩٧) والثالث عشر (١٩٩٧-٢٠٠١)

والرابع عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ومن أهم التطورات الديمقراطية في هذه المرحلة، صدور الميثاق الأردني (١٩٩١م)، وإلغاء قانون الأحكام العرفية وصدور قانون الأحزاب السياسية عام (١٩٩٢م)، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية وإصدار قانون متطور للمطبوعات والنشر عام (١٩٩٣م)، إضافة إلى ذلك فقد تم إدخال تعديلات هامة على قانون انتخابات مجلس النواب في (١٧/ ٠٨/ ١٩٩٣م) بإقرار مبدأ الصوت الواحد لكل مواطن بدلاً من القانون السابق القائم على أساس تعدد الأصوات، كما جرت تعديلات أخرى على قانون الانتخاب في عام (٢٠٠١م)، (٢٠٠٣م) تم بموجبها زيادة مقاعد عدد مجلس النواب إلى (١١٠) مقاعد من ضمنها ستة مقاعد مخصصة للنساء حسب نظام الكوتا.

لقد كان لتعديل قانون الانتخاب إلى مبدأ الصوت الواحد وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيليّة عام ١٩٩٤ وصدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام (١٩٩٧م) والانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في (أيلول/ ٢٠٠٠م) والحرب الأمريكيّة على العراق (آذار/ ٢٠٠٣م) أثارٌ سلبية على العملية الديمقراطية في الأردن إذ لجأت

السلطة التنفيذية في مواجهة كل حدث من الأحداث السابقة إلى الحد من الحريات العامة وتشديد الإجراءات الأمنية وتخفيض سقف حرية الإعلام. ومع ذلك فإنّه يمكن القول على سبيل الإجمال، بأنّ التجربة الديمقراطيّة الأردنيّة منذ عام ١٩٨٩ ورغم كل الانتقادات الموجهة لها تشكل مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي وجدّي أدت إلى تجذير الممارسات الديمقراطية في المجتمع الأردني بحيث باتت الانتخابات المباشرة والحرة، والأحزاب السياسية وحرية الإعلام وسيادة القانون من مؤسسات ثابتة في الحياة السياسية الأردنية لا يمكن التجاوز عليها أو تجاهلها وهو ما يمهد لمزيد من الديمقراطية والحرية. وهل يحق لدولة أن تتخلى عن جزء من أراضيها تحت الاحتلال لجهة أخرى لا تستطيع ممارسة أي نوع من السلطة عليها.

الملك عبدالله الثاني في مجلس الأمة

وبعد هذا التاريخ جُمِّد الدستور ووضع مكانه القوانين المؤقتة، ومارست الحكومة سلطتها دون أي رقابة برلمانية.

وفي عام (١٩٧٨م) تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الذي تبين بعد ست سنوات أنه لا يمكن أن يكون البديل لمجلس نواب منتخب. وفي عام (١٩٨٥م) تم دعوة مجلس النواب التاسع والمنتخب عام (١٩٦٧م) والمنُحل بعد أن فقد ثمانية أعضاء من أعضائه من الضفة الشرقية، واتخذ القرار بأن تجرى الانتخابات لملء المقاعد الشاغرة. أما المقاعد الشاغرة عن الضفة الغربية المحتلة فقام أعضاء مجلس النواب بانتخاب العضو من بين المرشحين. واستدل من هذه الخطوة أنها تكتيك أردني للتراجع عن قرار مؤتمر الرباط ولا سيما بعد الضعف والتراجع السريع لمواقف منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام (١٩٨٢م) وخروج المنظمة من لبنان. وفي (٣٠/ تموز/ ١٩٨٨م) اتخذ الأردن قراراً مسؤولاً بفك الروابط الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية. وبعد ذلك تم إجراء انتخابات برلمانية شاملة للضفة الشرقية في (٨/ تشرين/ ١٩٨٩م) بعد توقف دام أكثر من عشرين عاماً.

ثانياً: الحياة الديمقراطية في الأردن

تكاتفت جهود عدة منذ تأسيس الدولة عام (١٩٢١م) لتأسيس مجلس تشريعي، وقد نصت (المواد ٢٥-٤١) من القانون الأساسي، على أن يؤلف مجلس تشريعي في شرقي الأردن. وفي عام (١٩٢٣م) أصدر الأمير إرادة بموجب وضع "لائحة قانون الانتخاب" وفي عام (١٩٢٤م) تم إعداد قوائم الناخبين تمهيداً للشروع بانتخابات برلمانية، لكن بعد إخراج حزب الاستقلال في نفس العام قضي على فكرة الانتخابات النيابية وعلى مشروع القانون الأساسي، وبسبب الضغط الإنجليزي أرجئ تنفيذ قانون الانتخاب وأهملت لائحة القانون الأساسي رغم إلحاح الشعب ومثابرته على المطالبة بتأليف مجلس نيابي. ولكن بعد توقيع الاتفاقية الأردنية- البريطانية عام (١٩٢٨م)، ولتصديق هذه المعاهدة وإعطائها طابعاً قانونياً "رغبت بريطانيا في إنشاء مجلس تشريعي لا حول له ولا طول ولا وظيفة، إلا

تصديق القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي" مجلس الوزراء "الذي يسيطرون عليه". وقد تبلورت الفكرة الإنجليزية في عهد رئيس الوزراء حسن خالد أبو الهدى، الذي بذل هو والأمير مساعٍ حثيثة لإقناع الناس بالتسجيل للانتخابات، ويقول الموسى والماضي: "إنّه لولا تدخل الأمير شخصياً مع زعماء البلاد وأعيانها، ولولا الوسائل الإدارية العديدة التي استعملها رجال الحكومة، لما أتيح للمجلس التشريعي أن يلتئم يومذاك"[1]. وبالرغم من ذلك فقد نشب خلاف بين المجلس التشريعي الأول (١٩٢٩-١٩٣١) والحكومة في مطلع فبراير (١٩٣١م)، بسبب ملحق قدمته الحكومة يقضي بتخصيص مبلغ (٦.٢٦٩) جنيهاً استرلينياً كنفقات لقوة الصحراء ومراقبة البادية.

وفي الفترة (١٩٢٩-١٩٤٦) تم انتخاب خمسة مجالس تشريعية، وعندما تغير اسم الإمارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام (١٩٤٦م)، تم إنشاء مجلس الأمة الأردني الأول، والذي يتكون من مجلسي النواب والأعيان، النواب يتم انتخابهم من الشعب

(١) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، ص٨٩.

والأعيان يعينهم الملك. وبعد وحدة الضفتين عام (١٩٤٩م) أصبح هناك عدد مماثل من النواب والأعيان في الضفة الغربية لما هو موجود في الضفة الشرقية. وفي فترة توحيد الضفتين تم انتخاب (٨) ثمانية مجالس برلمانية.

فالنظام السياسي يشمل المؤسسات السياسيّة كافة التي تقوم بعمليات صنع القرارات، وتنفيذها بطريقة مقبولة من الجماعات المختلفة، التي أضفت صفة الشرعية على هذه المؤسسات السياسية، ومن أهمها، الدولة، الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية. وعليه فإنّ النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين فئات المجتمع وأفراده.

في ضوء ما تقدم فإن هذا الفصل سيتناول عدداً من مؤسسات النظام السياسي الأردني، وسيتم الحديث ضمن المحاور التالية:

١. تطور النظام السياسي الأردني.

٢. تطور الحياة الديمقراطية في الأردن

أولاً: تطور النظام السياسي الأردني:

ولد الأردن كياناً سياسياً نتيجة لعوامل سياسية دولية وعربية في (١١/ نيسان/ ١٩٢١م) وقد بينا العوامل بالتفصيل في الفصل الثاني. إلا أنّ الوعي السياسي بين الأردنيين في تلك الفترة كان متأخراً بسبب انتشار الأمية وقلة عدد المتعلمين.

وقد سعى الأمير عبد الله إلى الحصول على الاعتراف الدولي بالكيان السياسي الأردني، فوقّع مع بريطانيا اتفاقية (٢٠/ شباط/ ١٩٢٨م) إلا أن الاتفاقية كانت مجحفة بحق الأردن[١]، حيث قامت معارضة شعبية قوية على هذه المعاهدة وتنادى زعماء الشعب

(١) الموقع الرسمي لمجلس النواب الأردني.

ومثقفوه إلى عقد أول مؤتمر وطني في (٢٥/ تموز/ ١٩٢٨م) للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي. وقد أسفر المؤتمر عن تبني مجموعة من المطالب منها: التمسك بأمير البلاد، ورفض الانتداب، ورفض وعد بلفور، والدعوة للوحدة العربية، واعتبار شرقي الأردن جزءاً لا يتجزأ من سوريا.

كان الأمير عبدالله يحكم البلاد بمفهوم الأب الذي يمارس سلطاته على أفراد أسرته وقد تقبل السكان ذلك النمط بارتياح لتلائمه مع النمط الرعويّ القبليّ الذي كان سائداً في البلاد. وكان الأمير يسعى جاداً إلى تحقيق الوحدة السورية بحدودها الطبيعية، ولهذا لم يفرق الأمير بين الأردني أو السوري أو الفلسطيني أو اللبناني. ووجد الأمير استجابة لهذا التوجه عند الأردنيين، ومن مظاهر هذا الاتجاه الوحدويّ تسمية البلاد بالشرق العربي لعدة سنوات وجيشها بالجيش العربي.

وقد سعى الأمير عبد الله في الأربعينيات إلى تحقيق الوحدة السورية ولكنه لم يوفق واضطر للقبول بجامعة الدول العربية التي كان يعتقد أنها تمثل الحد الأدنى من الوحدة العربية.

وبعد استقلال الأردن في (٢٥/ أيار/ ١٩٤٦م) ازدادت المطالبة بحياة دستورية ديمقراطية، إلا أنّ تسارع الأحداث في فلسطين واحتلال ثلثي فلسطين ولجوء مئات الألوف من الفلسطينيين إلى الأردن، أدّى إلى تغيير في الحقائق التي يقوم عليها النظام السياسي الأردني، فظهرت المعارضة على الصعيدين النيابي والشعبي، وتشكلت الأحزاب السياسية وكان بعضها فروعـًا لأحزاب سياسيّة في خارج البلاد مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وجماعة الإخوان المسلمين وكان بعضها قد نشأ في الأردن مثل حزب التحرير الإسلامي وحركة القوميين العرب.

وقد تحقق في الخمسينيات العديد من الإنجازات السياسية المهمة يمكن أن نذكر منها:

١. تعريب قيادة الجيش الأردني في (١/ آذار/ ١٩٥٦م).

٢. تنحية كلوب- قائد الجيش الأردني آنذاك- عن قيادة الشرطة الأردنية.

٣. إلغاء قوانين الدفاع.

٤. إجراء انتخابات برلمانية سادتها النزاهة.

٥. تأسيس عدد من الأحزاب السياسيّة ذات الرؤى الأيدولوجيّة.

٦. إلغاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانيّة التي عقدت في (١٥/ آذار/ ١٩٤٨م).

٧. صدور دستور وطني في كانون الثاني (١٩٥٢م)، والذي ما يزال معمولاً به حتى الآن. وقد ضَمِنَ الدستور الحريات العامة ومسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب.

٨. منع انضمام الأردن إلى حلف بغداد.

٩. مشاركة الأردن في التصدي للعدوان الثلاثي الذي قامت به كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مصر آنذاك.

وكانت حرب عام (١٩٦٧م) هزيمة قاسية للعرب، وأحدثت في الأردن صراعاً اجتماعياً قوياً تمثل في ظهور الحركات السياسية المسلحة والمعارضة للنظام، وانتهت هذه الحركات بأحداث مؤسفة في عامي (١٩٧٠م) و(١٩٧١م) بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية التي تدخلت بشكل سافر في الأمور الداخلية للأردن. وانتهت هذه الأحداث المؤلمة بعودة الأمن والاستقرار في الأردن وحاول النظام السياسي الأردني إيجاد تنظيم سياسي يُعَبّر عن مصالحة فتم في عام ١٩٧٢ تأسيس الاتحاد الوطني العربي الذي لم يعش طويلاً.

واستمرت حالة الفراغ السياسي في الأردن بعد عام (١٩٧٢م) ومما زاد في حدة هذه الأزمة قرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرباط في أيار (١٩٧٢م)، والذي نص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أعضاء مجالس النواب الأردني عن محافظة جرش

مجلس النواب الثاني من (٢٠/ ٤/ ١٩٥٠م) إلى (٣/ ٥/ ١٩٥١م)

مفلح مصطفى البرماوي/ أول نائب عن محافظة جرش.

مجلس النواب التاسع من (١٨/ ٤/ ١٩٦٧م) إلى (١٨/ ٤/ ١٩٧١م)

جلال مرزوق القلاب

عدد الأعضاء: (٦٠)

مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣)

عيسى العابد الريموني، حسين مجلي رواشدة.

مجلس النواب الثاني عشر (١٩٩٣م-١٩٩٧م)

مفلح الرحيمي، سليمان سلامة السعد.

مجلس النواب الثالث عشر (١٩٩٧م-٢٠٠١م)

رياض أحمد داود عثمان، مفلح حمد الرحيمي.

مجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣م-٢٠٠٧م)

مفلح الرحيمي، إبراهيم عرعراوي، هاشم الزبون، علي عقلة قواقزة.

مجلس النواب الخامس عشر (٢٠٠٧م-٢٠٠٩م)

وفاء بني مصطفى، محمد زريقات، مفلح الرحيمي، أحمد العتوم، سليمان السعد.

مجلس النواب السادس عشر (٢٠١٠م-٢٠١٣م)

باسل عياصرة، محمد زريقات، مفلح الرحيمي، أحمد العتوم.

مجلس النواب السابع عشر (٢٠١٣م-٢٠١٦م)

وفاء بني مصطفى، نجاح العزة، عبدالله الخوالدة، مفلح الرحيمي، محمد هديب.

مجلس النواب الثامن عشر: (٢٠١٦م)

وفاء بني مصطفى، محمد هديب، عقلة غمار، هدى العتوم، محمد عياصرة.

أعضاء مجالس الأعيان عن محافظة جرش:

- يوسف الدلابيح
- زهير الكايد
- عيسى الريموني
- محمد الطرزي
- عادل حداد
- عادل بني محمد
- حسين العتوم
- السيدة/ فداء حمود
- رضا الخوالدة

رؤساء الوزارات والوزراء من أبناء محافظة جرش:

- مضر بدران / رئيس وزراء
- عدنان بدران/ رئيس وزراء
- علي باشا الكايد / أول وزير من محافظة جرش
- حسن الكايد / وزير
- يوسف الدلابيح/ وزير
- مفلح الرحيمي/ وزير
- عاطف عضيبات/ وزير
- حسين مجلي/ وزير
- عادل بني محمد/ وزير

- خليف الخوالدة / وزير
- رضا الخوالدة / وزير

قائد الجيش الأردني: الفريق أول محمود فريحات

المراجع والمصادر

أولاً: المصادر العربية:

١) إبراهيم بدران، الأردن والوسطية، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨.

٢) أحمد الزيني دحلان، أمراء البلد الحرام، الدار المتحدة للنشر، (دون تاريخ).

٣) أحمد الظاهر، أغوار الأردن، ١٩٨٨.

٤) أحمد عفيف، التربية الوطنية، ط٢، دار جرير، ٢٠٠٦.

٥) أحمد عفيف، الشريف حسين والدولة العثمانية قبل إعلان الثورة، مجلة الأقصى، عمان، ٢٠١٦.

٦) أحمد عفيف، الملك عبد الله بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى، ط١، دار جرير، ٢٠٠٦.

٧) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مجلد ٢، القاهرة، ١٩٣٩.

٨) أيمن الشريدة، ناحية الكورة.

٩) بيركهارت، رحلات في جنوب سورية.

١٠) بيك، تاريخ شرقي الأردن.

١١) تيسير ضبيان، الملك عبد الله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٦٧.

١٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ط١، بيروت، ١٩٦٢.

١٣) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨-١-٢٠، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥.

١٤) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣.

١٥) سعد أبو دية وعبد المجيد مهدي: الجيش العربي، ودبلوماسية الصحراء، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

١٦) سليمان الموسى ومنيب ماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١.

١٧) سليمان الموسى، الحركة العربية ١٩١٨-١٩٢٤، بيروت، ١٩٧٠.

١٨) سليمان الموسى، الشريف حسين بن علي باعث النهضة العربية الحديثة، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٨٩.

١٩) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩.

٢٠) سليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٤.

٢١) سليمان موسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨.

٢٢) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١–١٩٢٥، المطبعة الأردنية، عمان، ١٩٧١.

٢٣) صلاح البحيري، جغرافية الوطن العربي، وزارة التربية والتعليم الأردنية، المطبعة الوطنية، عمان.

٢٤) طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥، ط١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

٢٥) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ – ١٩١٤، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٦) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢.

٢٧) عبد المجيد الخزاعلة، المجتمع الأردني، ط٣، ١٩٩٣.

٢٨) عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، ط٢، عمان، ٢٠٠٠.

٢٩) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار، بيروت، ١٩٨٥.

٣٠) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة.

٣١) عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني، ١٨٧٦-١٩١٨، دار الوراق، بغداد، ٢٠٠٦.

٣٢) الغرايبة، الجغرافيا التاريخية.

٣٣) فرحة غنام، ملكية الأرض والزعامة.

٣٤) قاسم نواصرة، جرش وجوارها.

٣٥) محمد الصلاح، الإدارة في إمارة شرق الأردن، مطبعة الفيصل الإسلامية، الكويت، ١٤٠٦هـ.

٣٦) مذكرات علي خلقي الشرايري، مذكرات غير منشورة حصل عليها الباحث من الدكتورة سهيلة الريماوي.

٣٧) الملك عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ٧، ١٩٨٥.

٣٨) الموقع الرسمي لمجلس النواب الأردني.

٣٩) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، منشورات دار الكويت، لندن.

٤٠) نقولا زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٢.

٤١) يوسف غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي (دار الفكر-عمان) ١٩٨٣.

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

1) A Hand book of Syria ،Op. cit.

2) Antoun ،Arab Village.

3) Luck. H. and KEITH ،Op. Cit.

4) Luke ،H. and Keith ،OP. Cit 421.

5) Olephant ،

6) P.J. Vatiklotis ،Politics And The Military In Jordan. Francass ،Co ،Ltd ، Britain,1967.

7) Rogan ،The Ottoman Extension.

8) Shwadran ،B. OP. Cit.

9) Sulieman Al-Mousa ،Jordan Towards The End Of The Ottoman Empire (1841-1918).S.H.A.J.

ثالثًا: الدوريات:

١) جريدة القبلية، ٢٩/ ذو القعدة ١٣٣٤.

٢) جريدة القبلية، ٥/ شعبان ١٣٤٢.

٣) الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢.

الفهرس

الأردن الحديث من الثورة إلى المملكة ١٧

الثورة العربية الكبرى: الحقيقة والأهداف ١٧

الدولة الأردنية: النشأة والمنطلقات الفكرية ٢٧

الشخصية الوطنية الأردنية ٣٨

تطور الحياة السياسة..... ٤٨

الزعامة والإدارة العشائرية:..... ٥٠

الحياة السياسية خلال الحكم العثماني (١٨٦٤–١٩١٨م): ٥٨

مرحلة الحكم العربي الفيصلي، وقيام الحكومات المحلية (١٩١٨–١٩٢١م):..... ٦٢

إمارة شرق الأردن (١٩٢١ - ١٩٤٦):..... ٦٩

عهد الملك طلال (أيلول ١٩٥١ – ١٩٥٢م): ٧٥

عهد الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه ١٩٥٣ – ١٩٩٩م: ٧٦

النظرة الأردنية للسلام: ٧٩

عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بن طلال (١٩٩٩م)..... ٨١

تطور الحياة الديمقراطية في الأردن: ٨٨

ديمقراطيّة الدستور الأردني لعام (١٩٥٢م): ٨٩
تطور الحياة النيابيّة والديمقراطيّة في الأردن: ٩٠
المراجع والمصادر ١١١